

21 يوليو 2024م

المحترم

سعادة الرئيس التنفيذي / المدير العام

مراجعة هيئة التأمين لتقارير الاحتياطيات الاكتوارية لعام 2023م

بعد عام 2023م العام الرابع على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين تقاريرًا إكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة في مارس 2020م، حيث تهدف هذه الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، وذلك لدعم إدارة شركات التأمين في اتخاذ قرارات إدارية مدروسة وتقديم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بالتزامن مع استمرار تطور قطاع التأمين في المملكة.

تلزم الضوابط المذكورة أعلاه الإكتواري المُعيّن لدى شركة التأمين و/أو إعادة التأمين (الإكتواري المعين)، باحتساب الاحتياطيات الفنية باستخدام أفضل التقديرات على أساس ربع سنوي، ورفع التقارير للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة). كما يتطلب دعم الاحتياطيات الفنية بدراسات خبرة تعد بشكل سنوي -على الأقل-، تهدف إلى احتساب فرضيات أساسية تستخدم في تحديد الاحتياطيات الفنية. كما تقوم الهيئة بطلب استبيان سنوي للكوادر الإكتوارية والدعم الموفر لهم ومدى مشاركة الإدارة الإكتوارية الداخلية في إعداد التقارير التي تطلبها الهيئة، مثل: المخصصات الفنية ودراسات الخبرة وذلك لدعم وتطوير المعايير والممارسات الإكتوارية في المملكة.

يتضمن هذا المستند ملاحظات الهيئة المستمدة من مراجعتها للتقارير الإكتوارية التالية:

- 1- تقرير الاحتياطيات الإكتوارية لنهاية عام 2023م (من صفحة 2 إلى 29)
- 2- تقرير دراسات الخبرة لعام 2023م (من صفحة 30 إلى 38)
- 3- استبيان الكوادر الإكتوارية لعام 2023م (من صفحة 39 إلى 46)

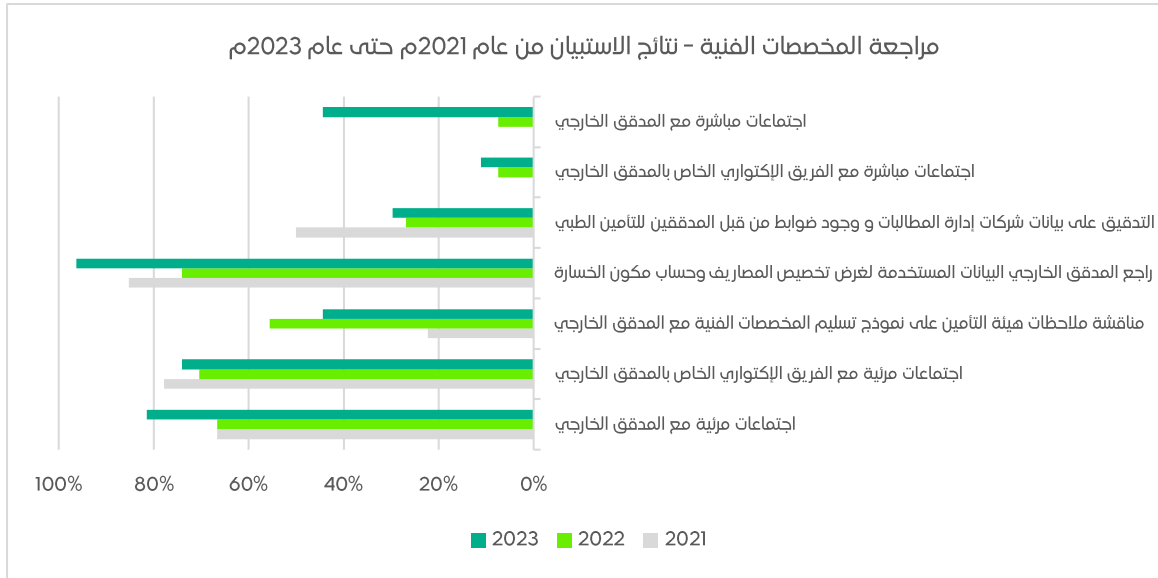
وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة مراجعتها للتقارير أعلاه بعدد من الملاحظات المهمة، التي تود مشاركتها مع الإدارة العليا في شركة التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، حيث تتوقع الهيئة من الإدارة العليا في شركة التأمين الحرص على معالجة كافة الملاحظات والتوصيات، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك.

وعلى نحو مشابه لمراجعة العام الماضي، يرافق هذه المراجعة ملف منفصل يتضمن ملخص توقعات الهيئة بشأن كل موضوع مذكور فيها.

1. الاحتياطات الاكتوارية في نهاية عام 2023م

1.1 دور المراجعين الخارجيين

للمراجعين الخارجيين دور هام في تحقق لجنة المراجعة من المخصصات الفنية المقدرة من الإكتواري المعين، وخلال السنوات السابقة، حددت الهيئة المجالات التي تتطلب اهتمامًا من لجنة المراجعة؛ وذلك للحصول على مدخلات فعّالة وسليمة فنيًا من المراجعين الخارجيين بما يلبي معايير المراجعة المهنية. كما تقوم الهيئة سنويًا بعد الانتهاء من مراجعة المخصصات الفنية لنهاية العام، بإعداد استبيان لدراسة التفاعل بين المراجعين الخارجيين والإكتواري المعين كمؤشر لقياس جودة عمل المراجعين الخارجيين. ويوضح الرسم البياني أدناه نتائج هذا الاستبيان في أوجه القصور المرصودة في الماضي:

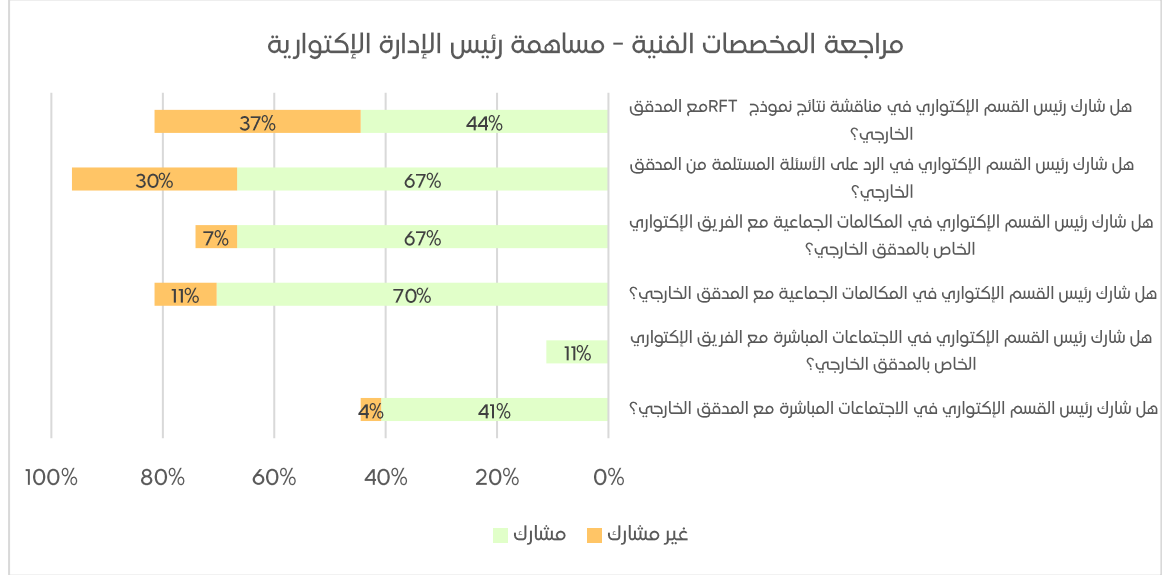


لوجز بعض التحسّن في بعض المجالات خلال مراجعة المخصصات الفنية في نهاية عام 2023م مقارنة بالعامين السابقين، وقد زادت نسبة الاجتماعات المباشرة مع المراجعين الخارجيين، إلا أن معدل الاجتماعات المباشرة بين الإكتواري المُعيّن والخبير الإكتواري التابع للمراجع الخارجي لا يزال منخفضًا للغاية. أما فيما يتعلق بالتحقق من بيانات شركات إدارة المطالبات وضوابطها، فتعرب الهيئة عن قلقها حيال النسبة المنخفضة لشركات التأمين التي تطلب من المراجعين الخارجيين التحقق من بيانات شركات إدارة المطالبات، وعلى نحو مماثل، ظلت نسبة شركات التأمين التي تشارك الهيئة ملاحظاتها بشأن المخصصات الفنية مع المراجعين الخارجيين منخفضة، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى التقليل من جودة مراجعة الحسابات.

لوجز تحسن كبير في نسبة شركات التأمين التي تضمن قيام المراجعين الخارجيين بمراجعة البيانات التي يستند إليها تحليل النفقات لحساب مكون الخسارة ولإسناد النفقات حسب نوع الوثيقة.

علاوة على ذلك، جرى تعزيز الدراسة الاستقصائية لهذا العام لتشمل جزءًا يهدف إلى تقييم مدى مشاركة رئيس الإدارة الاكتوارية في عملية المراجعة.

يلخص الرسم البياني أدناه الإجابات على هذا الجزء من الدراسة الاستقصائية:



* لا تصل النسب المئوية المذكورة أعلاه إلى 100 في المائة لأنها تبين التوزيع بين شركات التأمين فقط التي اضطلع فيها مراجعو الحسابات بنشاط معين.

كما هو موضح أعلاه، لوحظ أنه بالنسبة لعددٍ من الشركات، لم يشارك رئيس الإدارة الاكتوارية في بعض أو العديد من الأنشطة ذات الصلة بالمراجعة.

تتوقع الهيئة من لجنة المراجعة في كل شركة تأمين ضمان ما يلي:

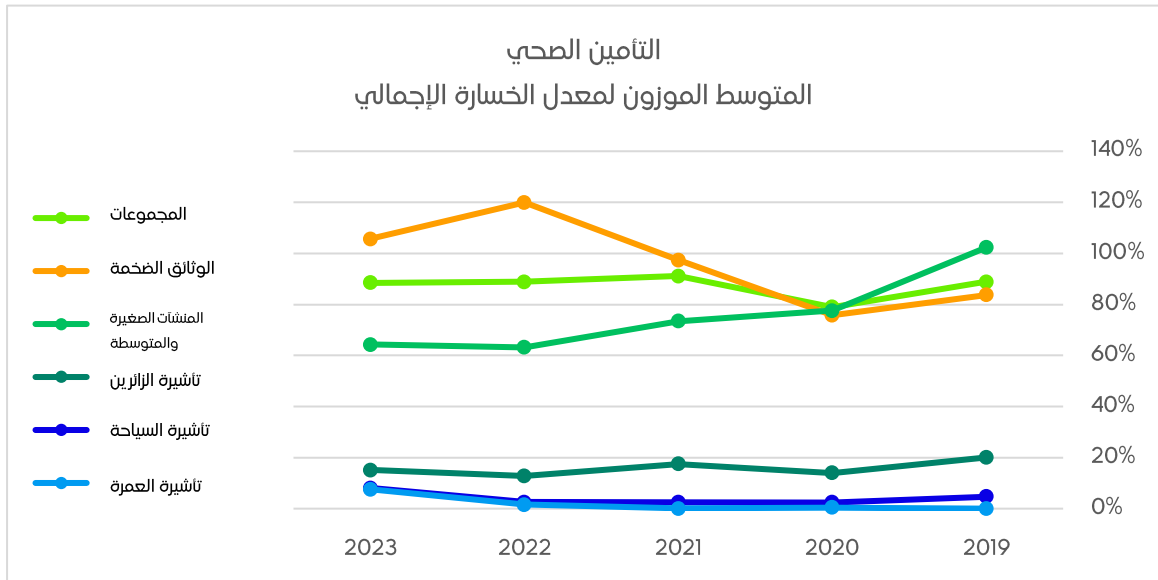
- أن يتطلب نطاق المراجعة الخارجية مدخلاتٍ كافية من الخبير الاكتوارى التابع للمراجع الخارجى.
- أن يتمتع الخبير الاكتوارى التابع للمراجع الخارجى بالمؤهلات والمهارات المهنية المناسبة، ويكون على درايةٍ تامة بأحدث الاتجاهات في قطاع التأمين السعودى.
- وجود أدلة على التواصل الكافى بشأن المخصصات الفنية التي قدرها الاكتوارى المُعيَّن وتحدي الفرضيات التي تم اعتمادها.
- شمول نطاق عملية المراجعة وتضمين جميع المخاطر المادية، مثل: إدراج بيانات شركات إدارة المطالبات وضوابطها ضمن نطاق المراجعة حيث تستخدم الشركة خدمات تلك الجهات.
- أن تراقب اللجنة التزام المراجعين الخارجيين بنطاق المراجعة وتحقق منه.
- أن تساهم الإدارة الاكتوارية الداخلية في عملية المراجعة لتجنب أي فجوات في البيانات أو التواصل.

1.2 اتجاهات التأمين الصحي

1.2.1 الأداء حسب الحد الأدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية

أصدرت الهيئة خلال عام 2023م توجيهات بشأن الحد الأدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية التي سيستخدمها الإكتواريون المُعيّنون لأعمال التأمين الصحي، مثل: المجموعات والوثائق الضخمة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتأشيرة الزائرين وتأشيرة السياحة ووثائق العمرة. على الرغم من تحسّن نسبة الالتزام بالحد الأدنى من التقسيم على أساس ربع سنوي خلال عام 2023م، تلاحظ الهيئة أن بعض الشركات لا تزال غير قادرة على الالتزام التام بالتوجيهات.

يوضح الرسم البياني أدناه معدل الخسارة حسب الحد الأدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية على مدى السنوات الخمس الماضية:



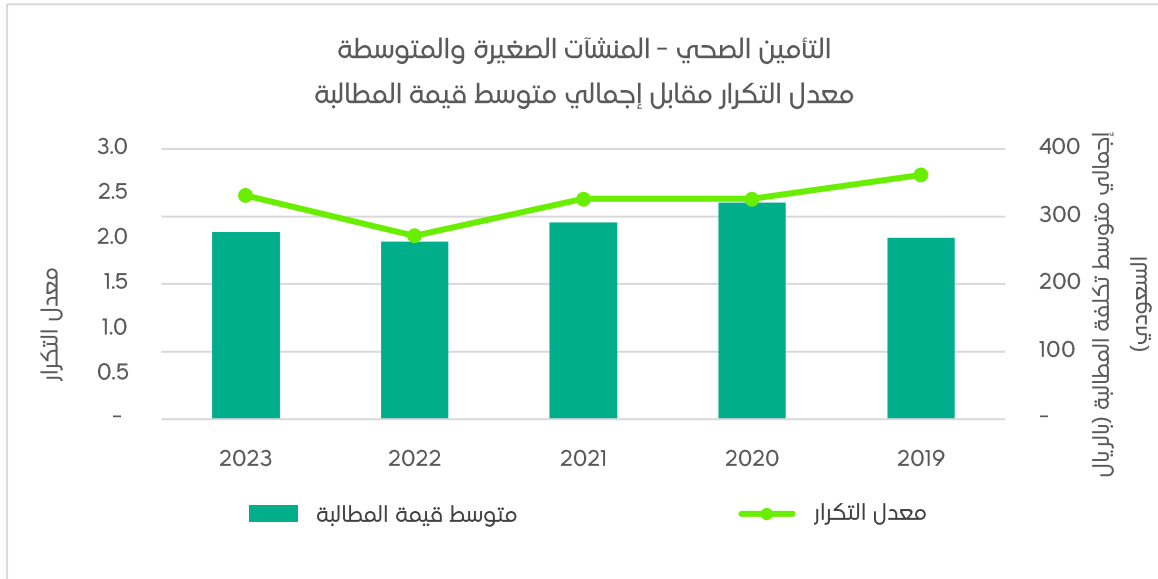
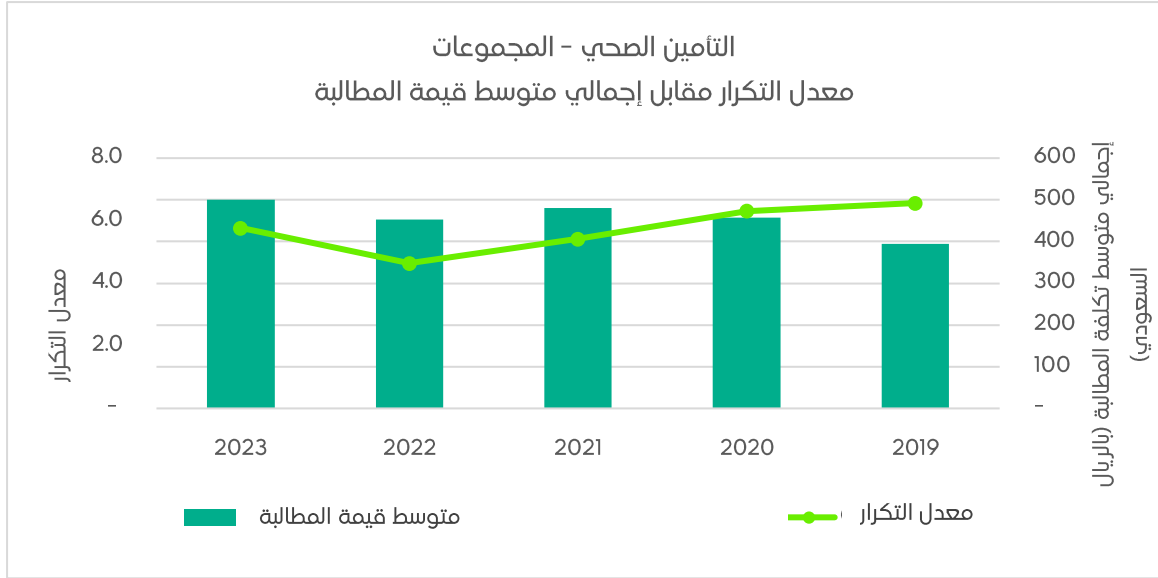
يمكن ملاحظة أن معدلات الخسارة في كل من المجموعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كانت مستقرة نسبياً في السنوات الأخيرة، ورغم انخفاض معدل الخسارة في الوثائق الضخمة خلال 2023م، فإنها لا تزال مرتفعة للغاية، لا سيما بالنظر إلى التأثير الكبير المحتمل للوثائق الضخمة على الربحية الإجمالية للمحفظة، ومن ناحية أخرى، لا يزال معدل الخسارة بالنسبة لوثائق تأشيرة الزائرين والسياحة والعمرية منخفضاً.

أصدرت الهيئة تعليمات جديدة بخصوص الاحتياطي الإكتواري في 2024م، والتي تقضي باستخدام الإكتواريين المُعيّنين الحد الأدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية.

1.2.2 تكرار المطالبات ومتوسط قيمتها

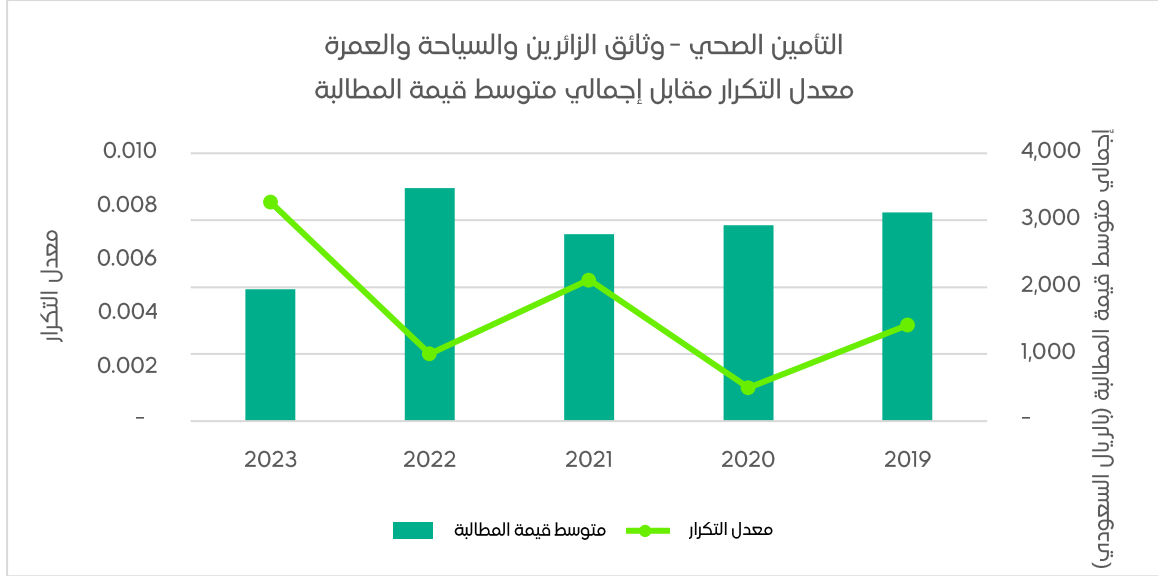
يقدم تحليل معدل التكرار (متوسط عدد العلاجات لكل مؤقّن له) ومتوسط قيمة المطالبة نظرة على تكاليف التأمين الصحي التي لا تتأثر باستراتيجيات التسعير لشركات التأمين.

توضح الرسوم البيانية أدناه المتوسط الموزون لمعدل التكرار ومتوسطة قيمة المطالبة لمختلف أقسام التأمين الصحي.



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه، ارتفاع معدل تكرار المطالبات ومتوسط قيمتها خلال عام 2023م مقارنةً بعام 2022م، وذلك بالنسبة لأعمال المجموعات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكانت الزيادة في معدل التكرار مماثلة تقريباً من حيث الحجم، حيث كانت الزيادة في متوسط قيمة المطالبة أكثر وضوحاً بالنسبة للمجموعات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويوجد عمومًا اختلاف جوهري في كل من معدل تكرار المطالبات ومتوسط قيمتها، والذي يمكن أن يعزى إلى مجموعة من العوامل تشمل على سبيل المثال خيارات الشبكة الطبية وحدود المنافع ونسب التحمل، وغيرها.

يوضح الرسم البياني أدناه إحصائيات معدل تكرار المطالبة ومتوسط قيمتها لفئات التأمين على الزائرين والسياحة والعمرة:

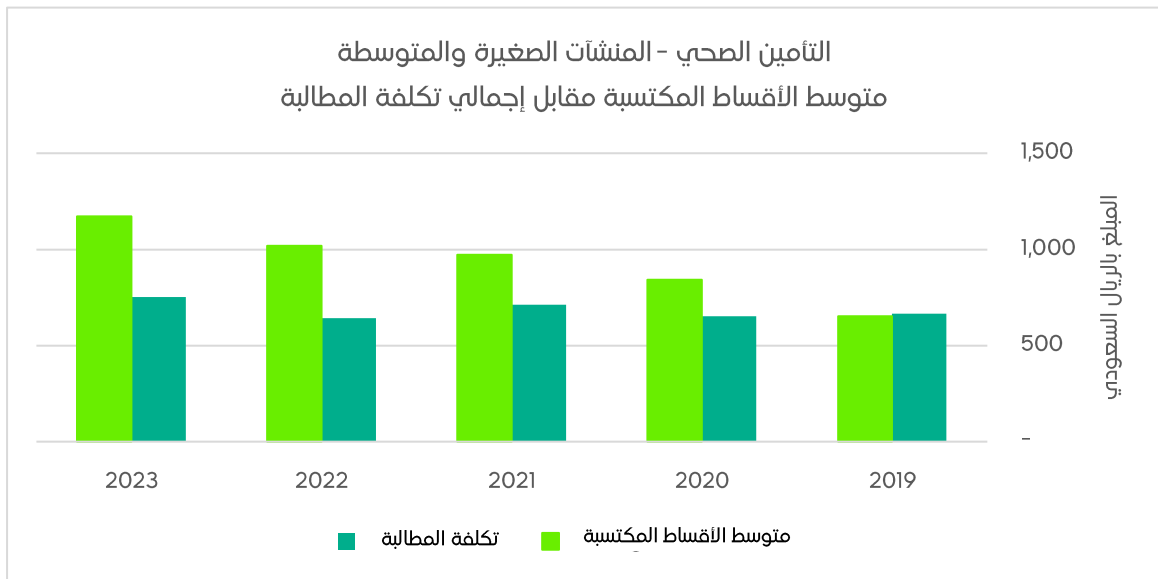
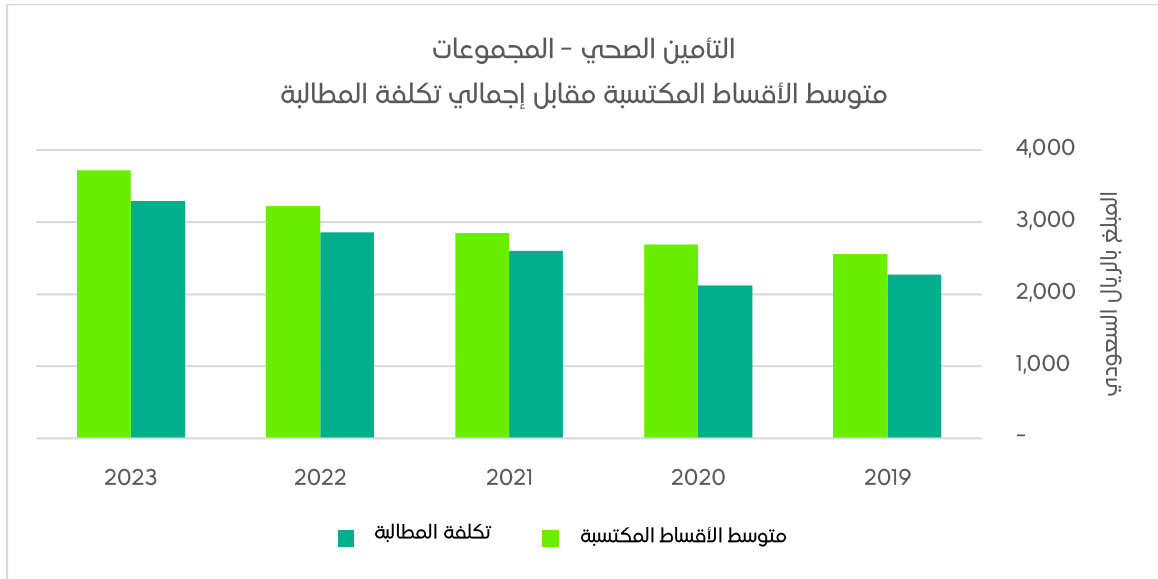


على الرغم من أن معدل التكرار أقل بكثير من معدل التكرار الذي لوحظ في المجموعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيلاحظ أن متوسط قيمة المطالبات مرتفعاً إلى حد كبير، وهو أمر مفهوم نظراً لأن هذه الوثائق لا تغطي سوى حالات الطوارئ.

1.2.3 تكلفة المطالبة لكل مؤمن له مقابل متوسط قسط التأمين

من المثير للاهتمام دائماً تتبع ما إذا كان متوسط قسط التأمين يوائم التغيرات في تكلفة المطالبة لكل مؤمن له مع مرور الوقت.

توضح الرسوم البيانية أدناه متوسط قسط التأمين المكتسب وتكلفة المطالبة لكل مؤمن له من خلال الجزء الاحتياطي خلال السنوات الخمس الأخيرة للحوادث/العلاج:



تتوقع الهيئة ما يلي:

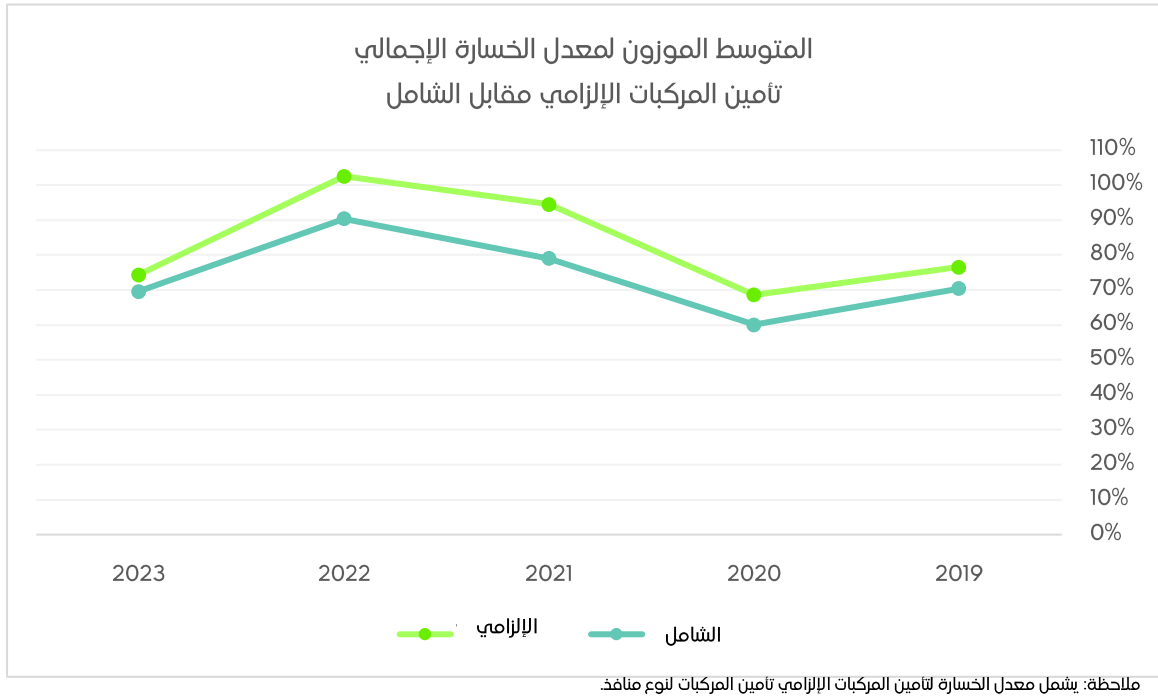
- أن يتأكد الاكتواري المعين من توافق منهجية الاحتماليات المعتمدة مع الحد الأدنى من مستوى تقسيم المخصصات الفنية المنصوص عليها؛
- أن تحدد الإدارة الاكتوارية وإدارة الاكتتاب وإدارة المطالبات وتعي دوافع التغير في معدل التكرار ومتوسط قيمة مطالبات التأمين الصحي في الوقت المناسب، وتتخذ الإجراءات المناسبة لتحسين ممارسات التسعير والاكتتاب والمطالبات؛
- أن تولي الإدارة العليا الاهتمام للتسعير والاكتتاب والمطالبات فيما يتعلق بوثائق التأمين الصحي الضخمة من أجل تجنب النتائج السلبية للشركة؛
- أن تتخذ الإدارة العليا تدابير فاعلة للحد من تضخم التكاليف الصحية بالتنسيق مع كل من مقدمي الخدمات الطبية وأصحاب عمل المؤمن لهم؛

- أن تتأكد الإدارة العليا من كون أساس تسعير التأمين الصحي عادل ومنطقي وكاف بشكل مستمر.

1.3 اتجاهات التأمين على المركبات

1.3.1 الأداء حسب المحفظة

يوضح الرسم البياني أدناه أداء المطالبات للتأمين على المركبات، للتأمين الشامل والتأمين الإلزامي للمركبات، على مدى السنوات الخمس الماضية لجميع شركات التأمين.

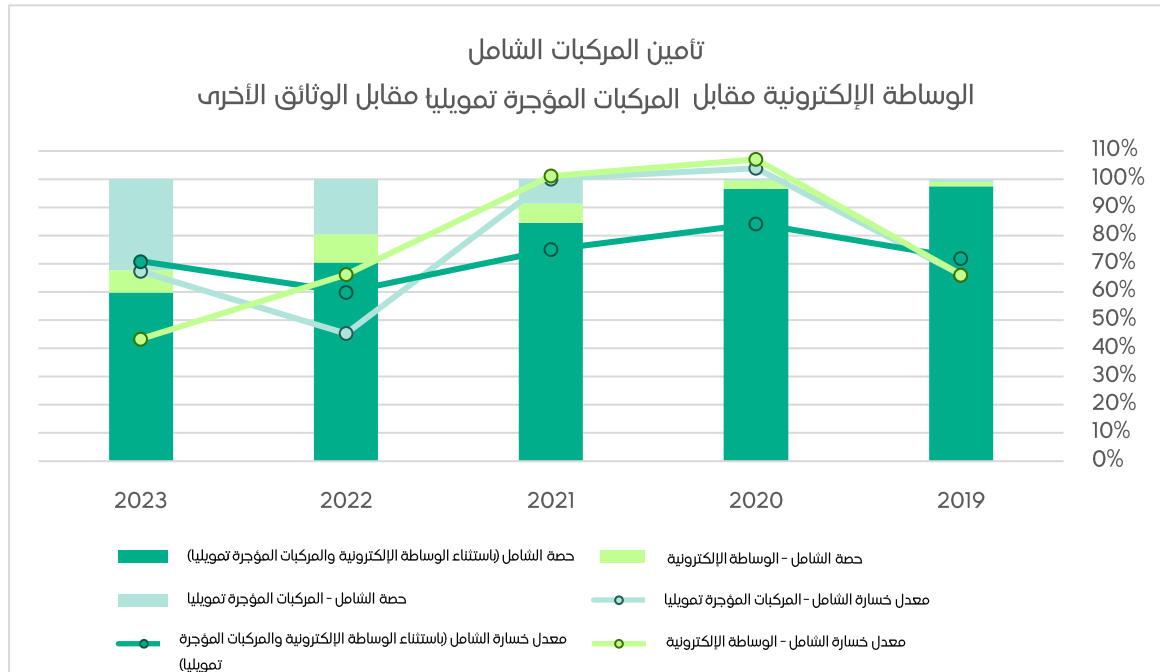
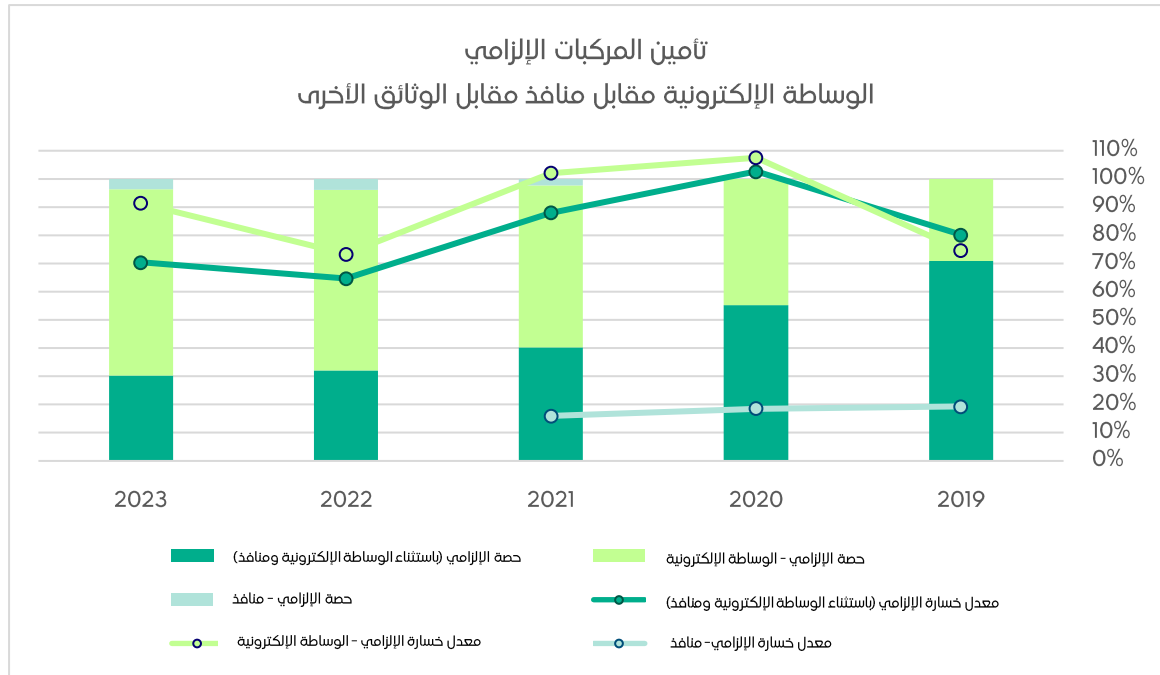


من الملاحظ وفقا للرسم البياني أعلاه أنه بعد وصول معدل الخسارة لكل من التأمين الشامل للمركبات والتأمين الإلزامي في عام 2022م إلى أعلى مستوى على مدى السنوات الخمسة الماضية، انخفض معدل الخسارة انخفاضاً كبيراً في عام 2023م، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التصحيح في التسعير الذي قامت به شركات التأمين حيث لم يعتبر معدل الخسارة المرتفع في عام 2022م مستداماً، لا سيما بالنسبة لتأمين المركبات الإلزامي.

1.3.2 الأداء حسب الحد الأدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية

بعد دخول الوساطة الإلكترونية في التأمين على المركبات في أواخر عام 2017م والاستحواذ على حصة جوهريّة من السوق منذ عام 2019م، توجب على الاكتواري المعين عرض وتتبع أداء وثائق تأمين المركبات التي تباع عبر قنوات الوساطة الإلكترونية بشكل منفصل عن وثائق تأمين المركبات الأخرى، وكُدّثت التعليمات لتشمل وثائق المركبات المؤجرة تمويلياً الشامل بعد صدور اللوائح ذات الصلة في عام 2020م.

توضح الرسوم البيانية أدناه نسبة أقسام المركبات حسب حجم الأقساط في السنوات الأخيرة ومعدل الخسارة لكل من محفظة التأمين الإلزامي ومحفظة التأمين الشامل للمركبات.



بالنسبة لتأمين المركبات الإلزامي، يمكن ملاحظة سرعة نمو حصة الوساطة الإلكترونية سنوياً، مع استقرارها في عام 2023م، وعلى الجانب السلبي، ظل معدل خسارة الوساطة الإلكترونية أعلى بكثير من الوثائق التي تم الحصول عليها من خلال القنوات الأخرى حتى عام 2023م، مما زاد من التحديات في الربحية على شركات التأمين. ومما يثير الاهتمام، يُعد عام 2023م أول فترة ينخفض فيها معدل الخسارة للوساطة الإلكترونية إلى أقل من الوثائق التي تم الحصول عليها من خلال

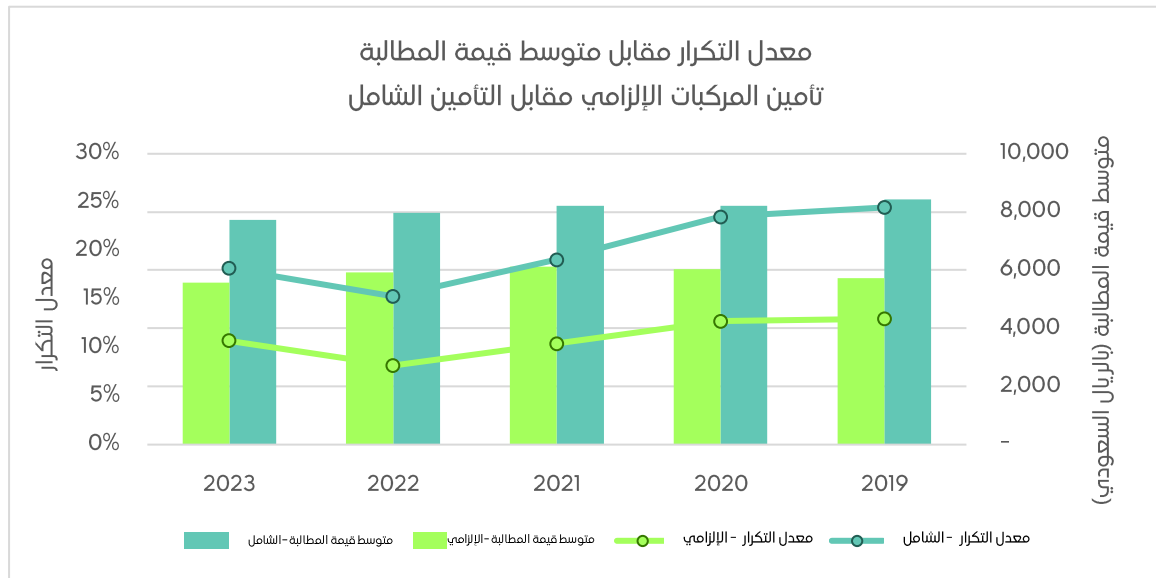
القنوات الأخرى. أما بالنسبة لوثائق منافذ، منذ تخصيصها لشركات التأمين الفردية بدءًا من عام 2021م، ظلت نسبة الخسارة منخفضة ومستقرة للغاية.

وبالنسبة للتأمين الشامل للمركبات، لوحظ أداء مماثلًا، حيث كان أداء الوساطة الإلكترونية في عام 2023م أفضل من الوثائق التي تم الحصول عليها من خلال القنوات الأخرى بعد أن كانت الأسوأ تاريخيًا بشكل ملحوظ، على الرغم من أنه يمكن ملاحظة أن حصة الوساطة الإلكترونية في التأمين الشامل أقل بكثير منها في التأمين الإلزامي. ومن المهم ملاحظة انخفاض معدل الخسارة في المركبات المؤجرة تمويلًا، التي تنمو حصتها عامًا بعد عام، إلى ما دون معدل الخسارة للوثائق الأخرى التي تم الحصول عليها من خلال قنوات غير الوساطة الإلكترونية في عام 2023م. منذ عام 2021م، يشابه معدل الخسارة للمركبات المؤجرة تمويلًا معدل الخسارة للوساطة الإلكترونية.

وفي ضوء ازدياد حصتي الوساطة الإلكترونية والمركبات المؤجرة تمويلًا، من الضروري استمرار شركات التأمين في النظر في كل من الجوانب التجارية والفنية لهذه الوثائق، وأن تسعى إلى تجنب المنافسة السلبية.

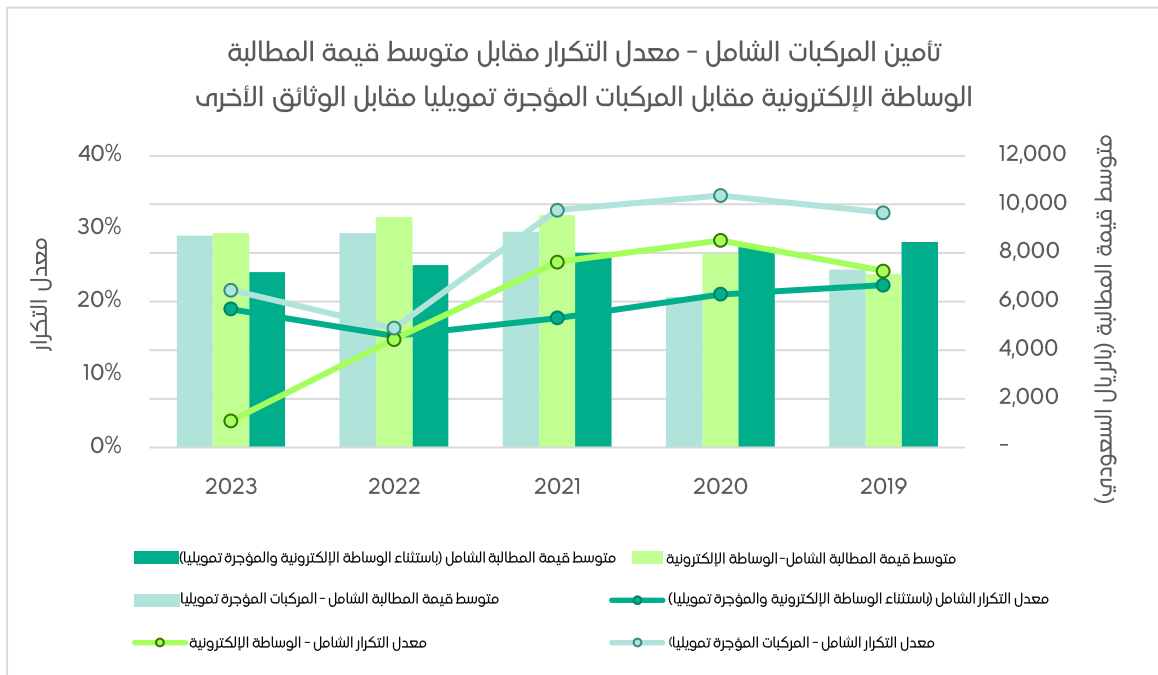
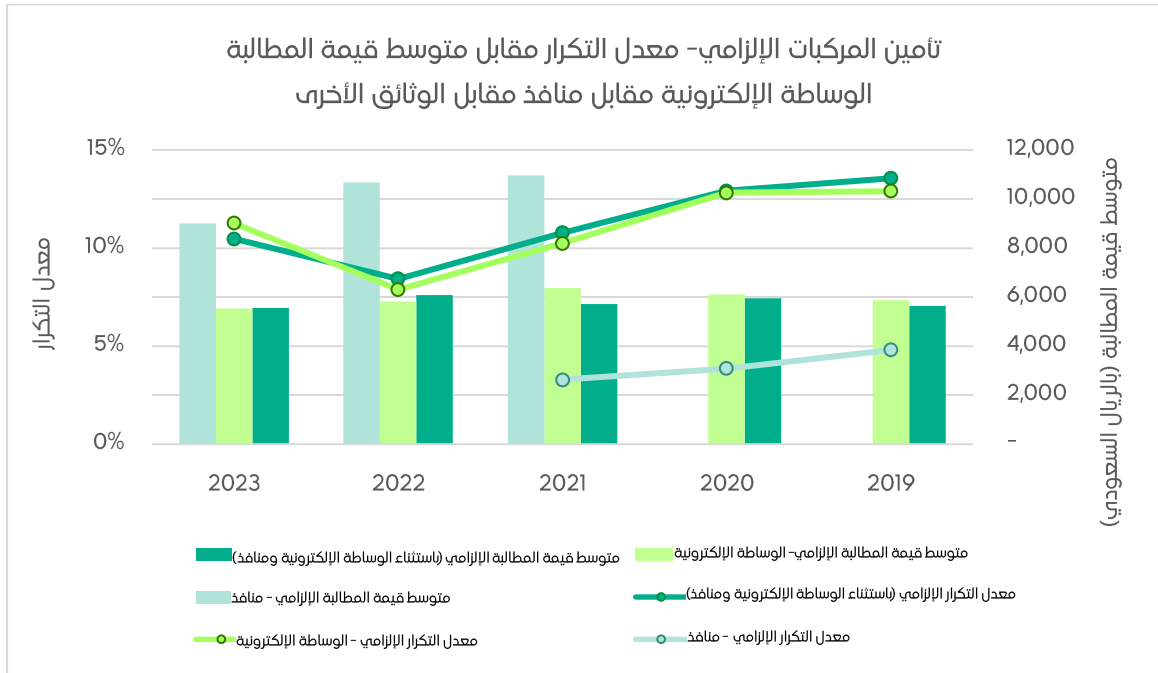
1.3.3 معدل التكرار مقابل متوسط قيمة المطالبة

توضح الرسوم البيانية أدناه اتجاهات معدل تكرار مطالبات المركبات ومتوسط قيمتها بشكل منفصل لتأمين المركبات الإلزامي وتأمين المركبات الشامل.



بالنسبة لكل من تأمين المركبات الإلزامي والتأمين الشامل، يُظهر متوسط قيمة المطالبات اتجاهًا تنازليًا طفيفًا بينما يُظهر معدل التكرار اتجاهًا متزايدًا، مع بعض الاستقرار في عام 2023م.

يوضح الرسم البياني أدناه معدل التكرار ومتوسط قيمة المطالبة لكل من التأمين الإلزامي والشامل.



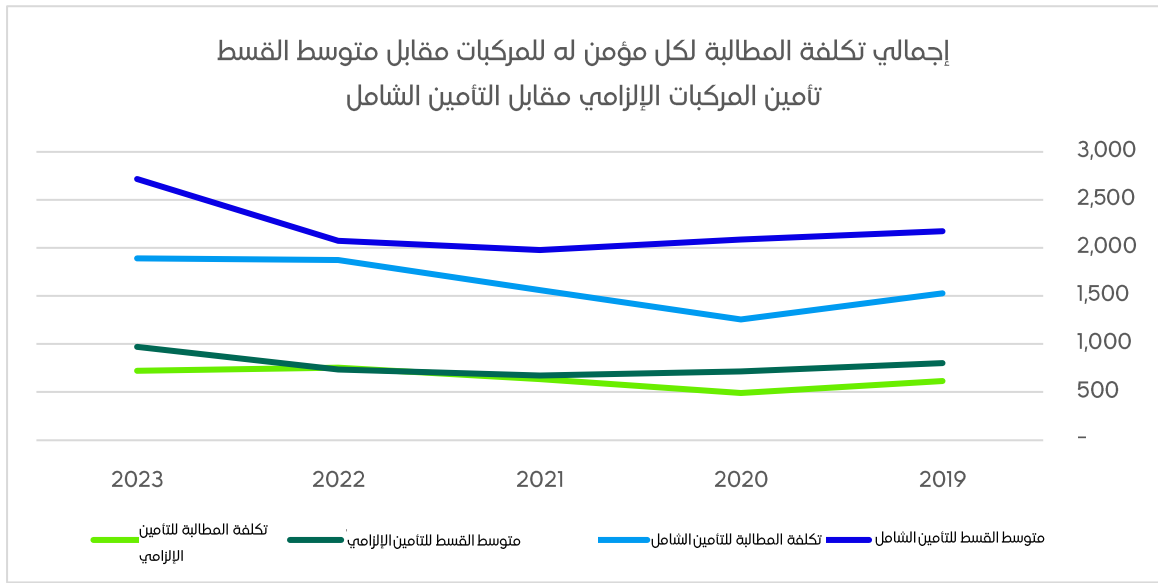
بالنسبة لأقسام تأمين المركبات الإلزامي، يلاحظ عدم وجود اختلاف جوهري في معدل تكرار المطالبات بين الوساطة الإلكترونية والوثائق التي تم الحصول عليها من خلال قنوات أخرى ومتوسط قيمة المطالبات كما هو الحال في معدل الخسارة التاريخية لهذين القسمين، لذلك يمكن الاستدلال على أن معدل الخسارة المرتفعة تاريخياً للوساطة الإلكترونية كانت مدفوعة بشكل أساسي بعدم كفاية التسعير.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بأقسام التأمين الشامل، لوحظ اختلاف جوهري في كل من معدل تكرار المطالبات ومتوسط قيمتها، وعلى وجه الخصوص، يُعد معدل التكرار للمركبات المؤجرة تمويلًا

أعلى بكثير من الأقسام الأخرى، والذي قد يعزى إلى استئجار السيارات الجديدة من قبل نسبة كبيرة نسبياً من السائقين الجدد. وعلاوة على ذلك، لوحظ انخفاض في معدل التكرار لكل من المركبات المؤجرة تمويليًا والوساطة الإلكترونية في عام 2023م، على الرغم من ارتفاعه للوثائق المباعة بقنوات بيع الأخرى. ونلاحظ أن توقع مطالبات عام 2023م بدقة كاملة لا يزال مبكرًا، وسنراقب التطورات في هذا الصدد خلال الفترة القادمة.

1.3.4 تكلفة المطالبة لكل مؤمن له مقابل متوسط القسط المكتسب

يقيّم الرسم البياني أدناه مدى مواكبة متوسط قسط التأمين لوثائق التأمين على المركبات التغيرات في تكلفة المطالبة لكل مؤمن له.



يمكن ملاحظة أنه بالنسبة للتأمين الشامل للمركبات، كانت شركات التأمين بطيئة في الاستجابة للزيادات في تكلفة المطالبة لكل مؤمن له خلال عامي 2021م و2022م، مما أدى إلى وصول معدل الخسارة إلى ذروته في عام 2022م. أما في تأمين المركبات الإلزامي، فيمكن ملاحظة تحسن معدل الخسارة خلال عام 2023م على النحو الموضح في القسم 1.3.1 أعلاه والذي يؤكد أن التحسن مدفوع بالزيادة في متوسط القسط بينما تظل تكلفة المطالبة لكل مؤمن له مستقرة نسبياً.

تتوقع الهيئة ما يلي:

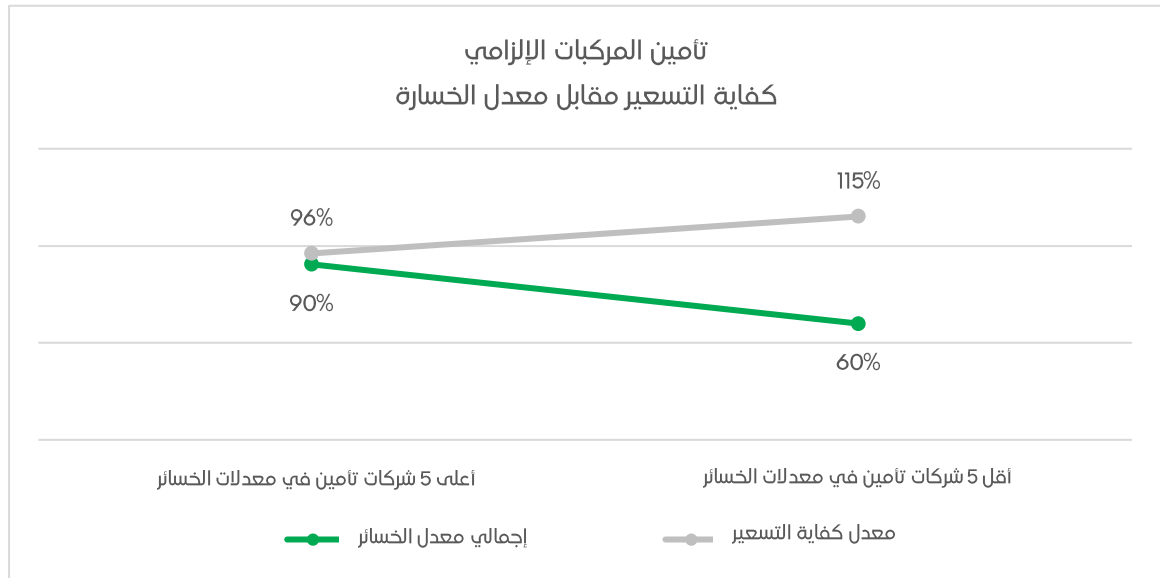
- أن يتأكد الاكتواري المعين من توافق منهجية الاحتماليات المعتمدة مع الحد الأدنى من مستوى تقسيم المخصصات الفنية المنصوص عليها؛
- أن يسعى الاكتواري المعين إلى زيادة تحسين تحليل الوساطة الإلكترونية والمركبات المؤجرة تمويليًا، وتعكس نتائج التحليل بشكل مناسب في التسعير الاكتواري والاحتماليات في الوقت المناسب؛

- أن يسعى الإكتواري المعين إلى فهم وشرح دوافع الاتجاهات الناشئة في معدل تكرار المطالبات ومتوسط قيمتها وتكلفة المطالبة لكل مؤمن له للإدارة العليا، وتوضيح أسباب الاختلافات في هذه المؤشرات بين أقسام تأمين المركبات؛
- أن تضمن الإدارة العليا المراقبة الدقيقة لأداء محافظ تأمين المركبات، وتحديد الدوافع وراء التغييرات الأخيرة في معدل الخسارة ومعدل تكرار المطالبات، وتنفيذ إجراءات التسعير التصحيحية في الوقت المناسب لتجنب خسائر الاكتتاب والمنافسة غير المناسبة في الأسعار.

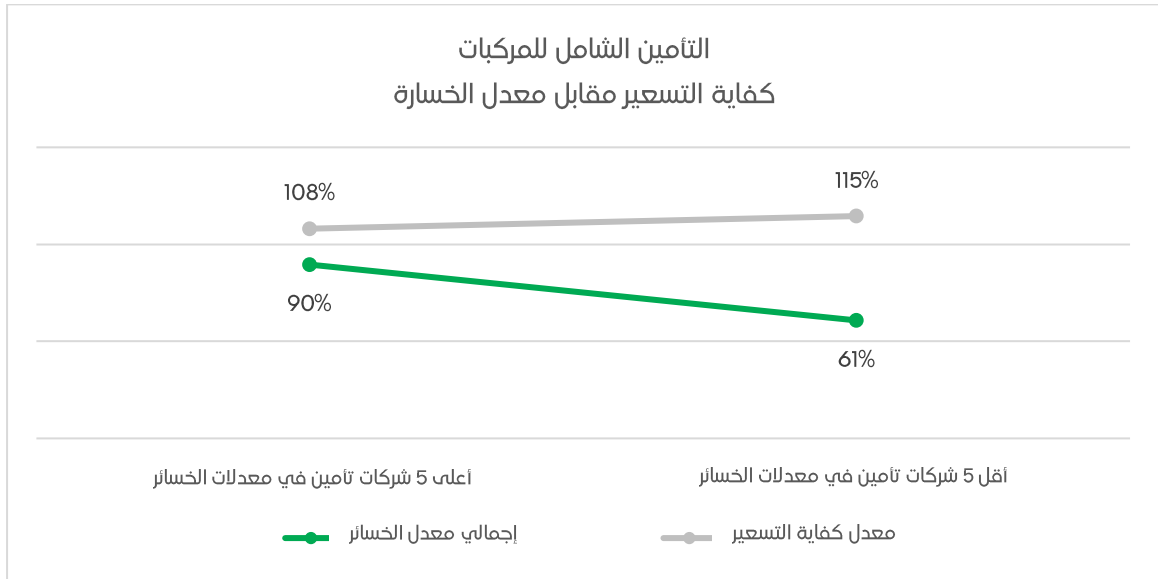
1.3.5 أثر كفاية التسعير على معدلات الخسارة

فيما يخص فرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، وبموجب عدد من الضوابط، تمنح تعليمات الهيئة مرونة لإدارة الاكتتاب في شركة التأمين في بيع وثيقة التأمين بسعر يختلف عن السعر الذي أوصى به الإكتواري المعين لديها. ومن بين تلك الضوابط؛ اشتراط بقاء أي خصومات على السعر الفني ضمن إطار بيان تفويض الاكتتاب المعتمد من مجلس إدارة الشركة. كما يجب توثيق الأساس المنطقي لأي خصومات ممنوحة بشكل مناسب، وأن يكون مجلس الإدارة على اطلاع بالآثر المالي المحتمل لتلك الخصومات.

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فمن المتوقع أن ينتج عن انخفاض معدل كفاية التسعير ارتفاعاً في معدل الخسارة وانخفاضاً في الربحية، والعكس صحيح. يقارن الرسم البياني أدناه معدل كفاية التسعير مع إجمالي معدل الخسارة النهائي لعام 2023م بين الشركات التي سجلت أعلى معدلات خسارة وتلك التي سجلت أقل معدلات خسارة في محفظة تأمين المركبات الإلزامي ومحفظة تأمين المركبات الشامل.



ملاحظة: تم استخدام متوسط معدل كفاية التسعير للنصف الثاني من عام اكتتاب 2022م والنصف الأول من عام اكتتاب 2023م وذلك لتمثيل الحوادث 2023م.

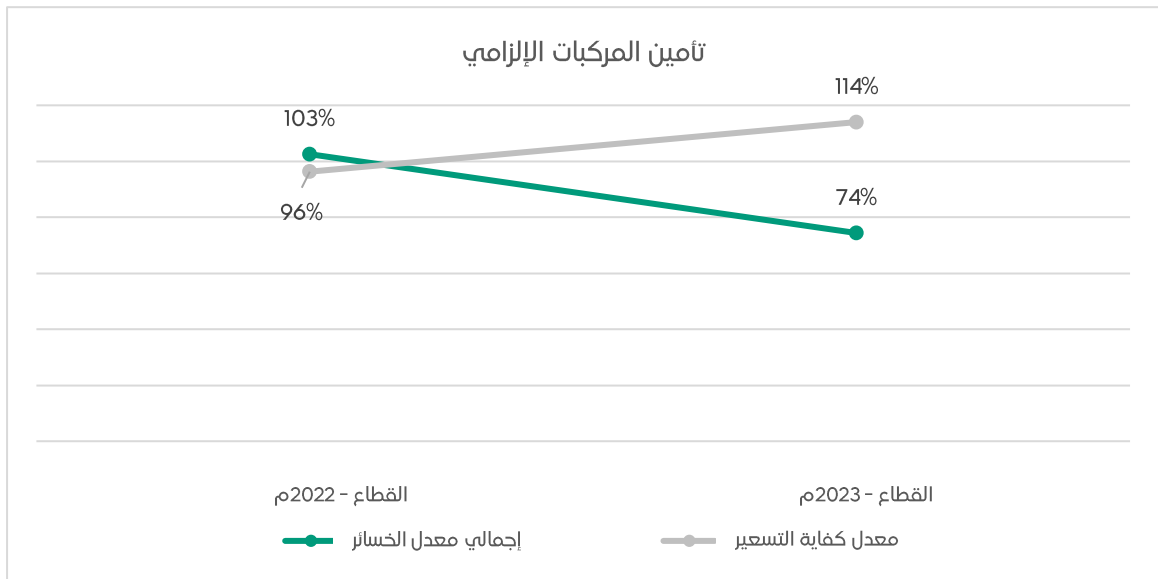


ملاحظة: تم استخدام متوسط معدل كفاية التسعير للنصف الثاني من عام اكتوبر 2022 والنصف الأول من عام اكتوبر 2023 وذلك لتمثيل الحوادث 2023م.

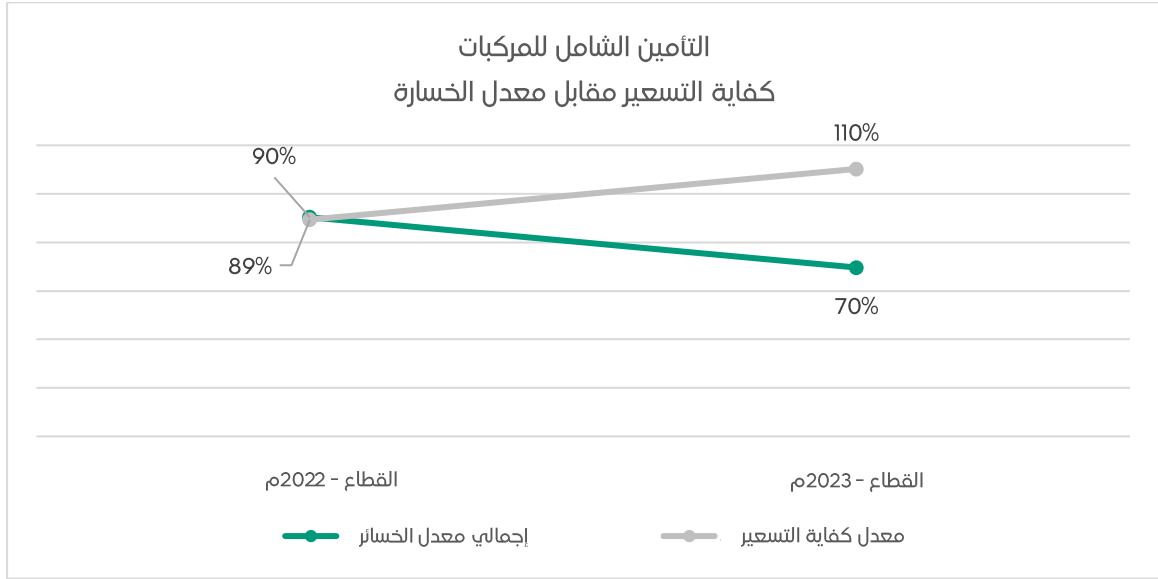
يتضح من الرسم البياني أعلاه، أن التزام الشركات الأعلى في معدلات الخسارة بالأسعار الفنية في التأمين الإلزامي لم يجعل معدلات الخسارة قريبة من الشركات الأفضل أداءً. وبالنسبة للتأمين الشامل، على الرغم من قيام الشركات بالبيع بأسعار أعلى من الأسعار الفنية الموصى بها من الإكتواري المعين، إلا أن معدل الخسارة لمجموع هذه الشركات كان مرتفعاً مما قد يؤدي إلى خسائر الاكتتاب في هذه المحفظة.

في حين يشير كلا الرسمين البيانيين إلى أن ارتفاع نسبة كفاية التسعير يؤدي إلى تحسن في النتائج، إلا أنهما يشيران كذلك إلى عدم كفاية الأسعار الفنية التي أوصى بها الإكتواريين المعينين لشركات التأمين ذات نسب الخسارة الأعلى.

تقارن الرسوم البيانية أدناه إحصائيات كفاية التسعير ومعدل الخسارة لإجمالي قطاع تأمين المركبات لعامي 2022م و2023م.



ملاحظة: لعام 2022م، تم استخدام متوسط معدل كفاية التسعير للنصف الثاني من عام اكتوبر 2022 والنصف الأول من عام اكتوبر 2023 وذلك لتمثيل الحوادث 2023م. ملاحظة: لعام 2023م، تم استخدام متوسط معدل كفاية التسعير للنصف الثاني من عام اكتوبر 2022 والنصف الأول من عام اكتوبر 2023 وذلك لتمثيل الحوادث 2023م.



يُلاحظ أنه مع تحسن كفاية التسعير بين الفترتين، تحسن معدل الخسارة مما يعزز أهمية انضباط عملية الاكتتاب. وفي التأمين الشامل على وجه الخصوص، كان التحسن في معدل الخسارة مشابه للتحسن في نسبة كفاية التسعير.

يهدف إصدار تقارير كفاية التسعير بشكل منتظم إلى المساعدة في التحكم بفاعلية في عمليات التسعير والاكتتاب لدى شركة التأمين. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن تفتقر الإحصاءات المذكورة أعلاه إلى موثوقية البيانات، والتي تمثل مشكلة عامة بين الإكتواريين المعيّنين، ولوحظ ذلك في مناسبات عديدة خلال الزيارات التفتيشية من قبل فريق الهيئة لشركات التأمين. ولا تزال حقيقة قيام العديد من شركات التأمين بإصدار التقارير المذكورة أعلاه يدويًا، على عكس العديد من الشركات الأخرى التي أجرت أتمتة العملية بالكامل، تثير الشكوك في مصداقية صحة البيانات.

تتوقع الهيئة من الإدارة العليا ضمان ما يلي:

- موثوقية البيانات المستخدمة لإصدار تقارير كفاية التسعير.
- أتمتة عملية إصدار تقارير كفاية التسعير بشكل كامل.
- التقيد التام بالضوابط الداخلية للتخفيض الاختياري لأسعار أقساط التأمين..
- مشاركة المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المتوقع لأي خصومات كبيرة في الأسعار مع مجلس الإدارة بشكل مستمر.
- الحفاظ على حلقة تواصل فاعلة ومثيرة بين إدارة الاكتتاب ورئيس الإدارة الإكتوارية والإكتواري المعين لضمان مناسبة الأسعار الفنية المقدمة من الإكتواري المعين وضمان دقتها.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين ضمان ما يلي:

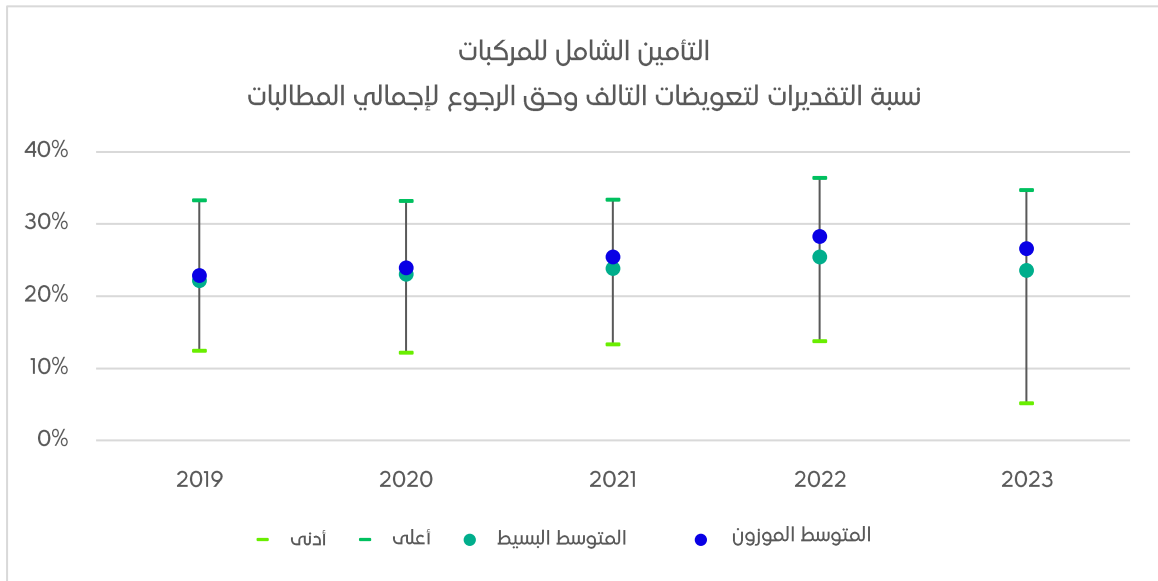
- توضيح نتائج كفاية التسعير والاحتياطيات الإكتوارية، بالإضافة إلى توضيح مدى الحاجة إلى إعادة التسعير الإكتواري، وعند تحديدها، تجرى إعادة التسعير هذه في الوقت المناسب.

تتوقع الهيئة من رئيس الإدارة الإكتوارية ضمان ما يلي:

- صحة البيانات المستخدمة لتحديد نسبة كفاية التسعير.
- توافر الدعم الفني المناسب للاكتتاب والإدارات الأخرى في تنفيذ خطط معالجة البيانات والأتمتة وذلك لتحسين دقة النتائج.

1.3.6 تقديرات الحطام وحق الرجوع

يمكن أن تساهم الإدارة الفعالة في تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع لشركة تأمين المركبات في تخفيض صافي تكلفة المطالبات. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق التحصيل النهائي المتوقع لشركات التأمين خلال السنوات الأخيرة.



يشير النطاق الواسع الظاهر أعلاه إلى أنه على الرغم من قدرة بعض الشركات على تحسين سجل صافي المطالبات من خلال تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع بنحو فعال، إلا أن هناك شركات في الطرف الأدنى من النطاق لم تستغل تلك الإمكانيات الكبيرة، والتي يمكن بدورها أن تؤثر بحدّة في وضعهم التنافسي في القطاع.

فيما يتعلق بمتوسط تقديرات تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع، يلاحظ أن متوسط معدل الاسترداد قد ارتفع بشكل مستمر سنوياً حتى عام 2023م. ويتضح معدل الزيادة بشكل أكبر في المتوسط الموزون منه في المتوسط البسيط، مما يشير إلى أن شركات التأمين ذات الحصة السوقية الأكبر كانت قادرة على تطبيق استراتيجيات استرداد أكثر فاعلية من بقية المنافسين، والتي ينبغي أن تكون

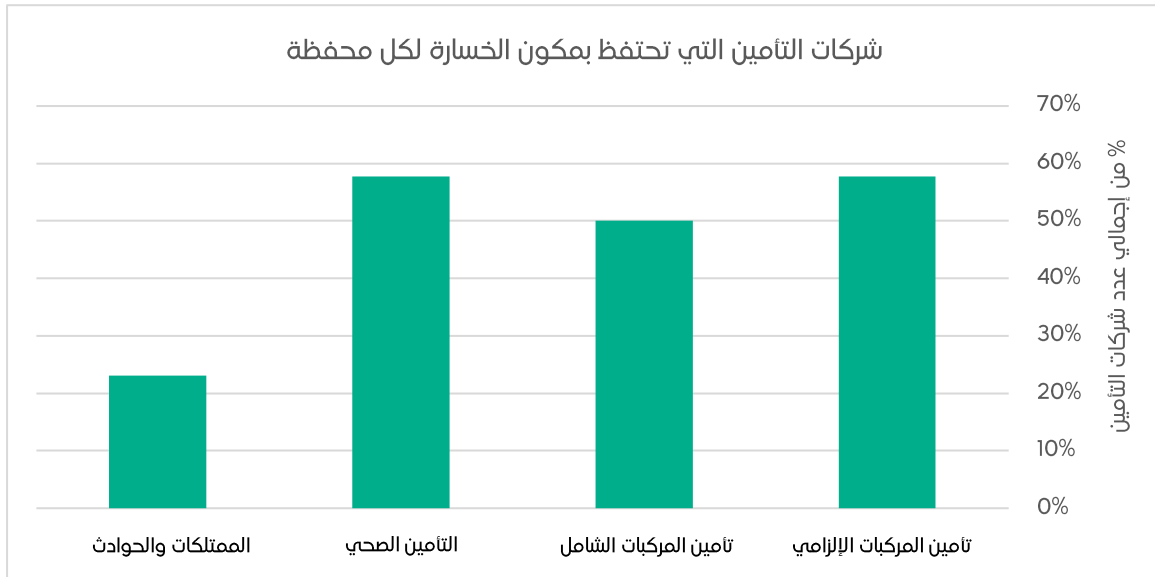
بمقابلة تشجيع لتلك الشركات في الاستثمار والسعي أكثر في هذا المجال. في عام 2023م، يلاحظ انخفاضاً في نسب تقديرات مبالغ الاسترداد مقارنة بالعام الماضي، مع ملاحظة أنها تعد فترة مبكرة لتقديرات العام حيث قد تتضمن التقديرات تحوطاً إضافياً.

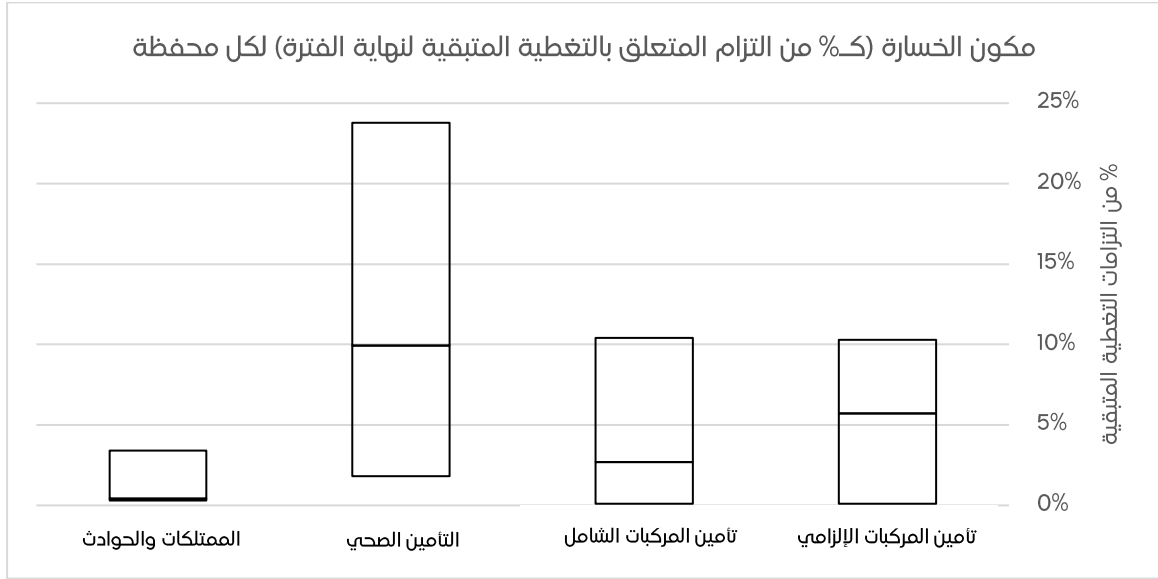
وعليه، تتوقع الهيئة أن تستمر الإدارة العليا في تحسين كفاءة إجراءات التحصيل لديها لزيادة الاستفادة من مصدر الإيرادات المشار إليه والتي من المحتمل أن تشكل نسبة كبيرة، وذلك لتمكينها من تقديم أسعار أكثر تنافسية لحاملي وثائق التأمين، ولاسيما لوثائق التأمين الشامل للمركبات.

1.4 مكون الخسارة

مع تطبيق المعيار المحاسبي رقم 17، استُبدل مفهوم "احتياطي عدم كفاية أقساط التأمين" بمفهوم "مكون الخسارة". بناءً على ذلك، يتعين على شركة التأمين تحديد مجموعات العقود المتوقعة خسارتها بشكل منفصل عن مجموعات العقود الأخرى لكل محفظة من عقود التأمين، وتحديد مخصص لهذه الخسائر؛ يسمى "مكون الخسارة". على عكس احتياطي عدم كفاية أقساط التأمين، لا يمكن تعويض الخسائر الناتجة من مجموعات العقود المتوقعة خسارتها مع أرباح مجموعات العقود الأخرى ضمن نفس المحفظة لغرض إعداد التقارير المالية.

يوضح الرسم البياني أدناه إحصائيات مكون الخسارة لمحافظ تأمين الممتلكات والحوادث والصحي والتي تشهد منافسة شديدة.



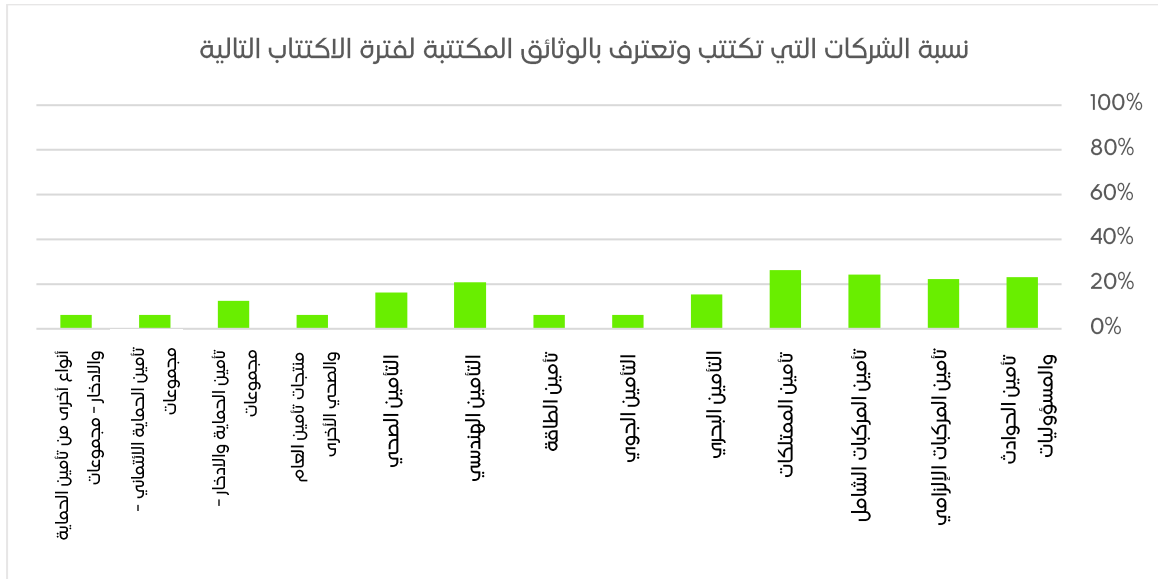


يمكن ملاحظة أن مكون الخسارة في التأمين الصحي يختلف بين شركات التأمين بشكل أكبر والذي يعد مؤشرا لطبيعة التنافسية المرتفعة في هذه المحفظة وخصوصا في أقساط المنشآت الكبيرة ذات أقساط التأمين المرتفعة، كما يؤكد على الاحتياج لتحسين ممارسات التسعير والاكتتاب لتجنب خسائر الاكتتاب المرتفعة.

ولذلك فمن المتوقع أن تخضع ممارسات الاكتتاب في شركات التأمين لمراجعة أكثر دقة من قبل مجتمع المستثمرين مع تطبيق المعيار وبالتالي تحسن الانضباط في عمليات الاكتتاب وزيادة الشفافية في التقارير. وهو ما قد يؤثر بشكل مباشر على استراتيجية النمو في شركات التأمين والذي قد يتطلب انتباه الإدارة العليا له.

كما يتوجب الاعتراف بالعقد، بموجب المعيار رقم 17، في أقرب وقت من التواريخ التالية: أ) تاريخ استحقاق قسط التأمين، ب) تصنيف العقد على أنه عقد مسبب للخسارة (مخسر، أو ج) تاريخ بدء سريان الوثيقة. وعليه، يتعين على شركات التأمين الاعتراف بالوثائق المكتتبه لفترة الاكتتاب التالية إذا كان أي مما سبق منطبقا قبل نهاية الربع الحالي.

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة شركات التأمين التي ذكرت نجاح تطبيق نظام الاعتراف بعقود التأمين في الوقت المناسب بما يتوافق مع المتطلبات المذكورة أعلاه للمعيار رقم 17.



تتوقع الهيئة ما يلي:

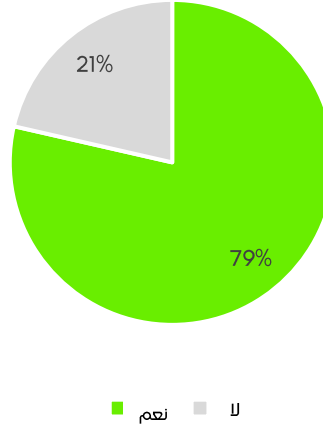
- أن تدرك الإدارة العليا تأثير العقود المخسرة على الربحية الإجمالية للشركة بالإضافة إلى الاهتمام الذي قد تستمد من مجتمع المستثمرين، وموقعها التنافسي مقارنة بأقرانها من أجل تحسين استراتيجية النمو الخاصة بها.
- أن تضع كل شركة تأمين إجراءات تحديد العقود المكتتبه مقدماً، وخاصة العقود المخسرة، بما يتوافق مع مبادئ المعيار المحاسبي رقم 17 واتباع هذه الإجراءات بعناية، بحيث يُعترف بالعقود المخسرة في القوائم المالية في الوقت المناسب ويمكن اتخاذ إجراءات التسعير والاكتتاب التصحيحية دون تأخير مكلف.

1.5 ضبط المخاطر

يتعين على شركة التأمين، بموجب المعيار رقم 17، عكس عدم اليقين في المخصصات الفنية بإضافة هامش على أفضل تقدير للمخصصات الفنية، ويسمى "ضبط المخاطر". يُحدد ضبط المخاطر بما يتوافق مع مدى تقبل شركة التأمين للمخاطر ويتعين على الشركة الإفصاح عن مستوى الثقة في المخصصات الفنية بما في ذلك ضبط المخاطر.

توضح الرسوم البيانية في هذا القسم الإحصائيات الرئيسية فيما يتعلق بضبط المخاطر كما في نهاية عام 2023م.

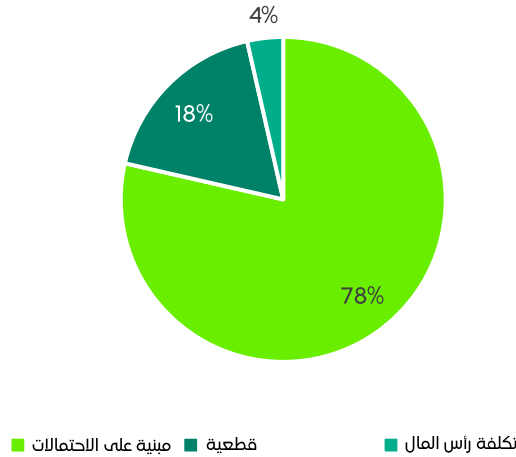
هل يوجد بيان قابلية تحمل المخاطر؟



توجد نسبة ملحوظة من شركات التأمين لم تحدد حتى الآن مستوى التحمل فيما يتعلق بتقلب المخصصات الفنية. والذي يُعد مؤشرًا على انفصال الإدارة العليا عن الفلسفة الكامنة خلف تقدير المخصصات الفنية.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق منهجيات النمذجة التي يستخدمها الاكتواريون المعينون لتحديد ضبط المخاطر.

منهجية احتساب ضبط المخاطر



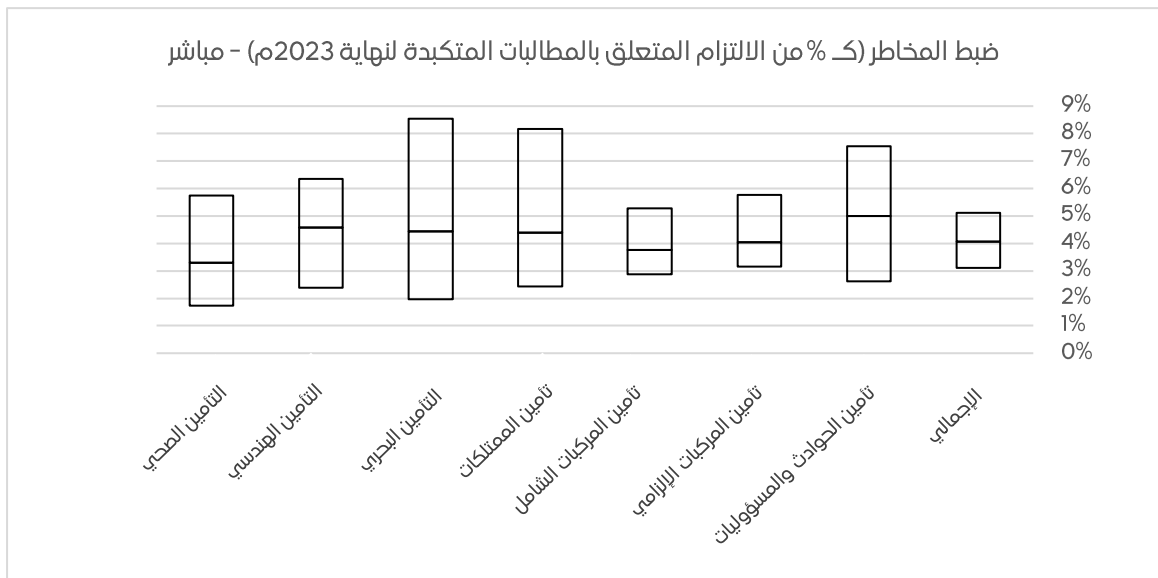
في حين أن غالبية شركات التأمين تستخدم منهجية التقدير المبنية على الاحتمالات، يُتوقع قيام الأقلية الضئيلة من شركات التأمين التي تعتمد على المنهجية القطعية باستكشاف مدى ملائمة منهجيات تقدير أكثر تطورًا لمحافظها مستقبلاً.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق مستوى الثقة للمخصصات الفنية، بعد إضافة المخاطر الذي تحدده شركات التأمين.



بينما تبلغ قيمة الوسيط 75%، يمكن ملاحظة اعتماد إدارة بعض شركات التأمين مستوى ثقة أعلى أو أقل بكثير من قيمة الوسيط لمستوى الثقة.

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج احتساب ضبط المخاطر من قبل شركات التأمين كنسبة مئوية من الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (بعد استثناء ضبط المخاطر)، لمحافظ التأمين الرئيسة في نهاية عام 2023م.



ويمكن ملاحظة أعلاه أن ضبط المخاطر لكل محفظة يختلف جوهريًا بين شركات التأمين. وبمقارنة الوسيط، يلاحظ أن محفظة التأمين الصحي لها أدنى قيمة، في حين يلاحظ أن محفظة تأمين الحوادث والمسؤوليات لها أعلى قيمة. يمكن أن تعزى الفروق الملحوظة أعلاه بين شركات التأمين

إلى الفروق في الخبرة السابقة، وفي مستويات الثقة المستخدمة، وفي تطور منهجيات النمذجة الاكتوارية، وفي الفرضيات المستخدمة للتنوع والارتباط.

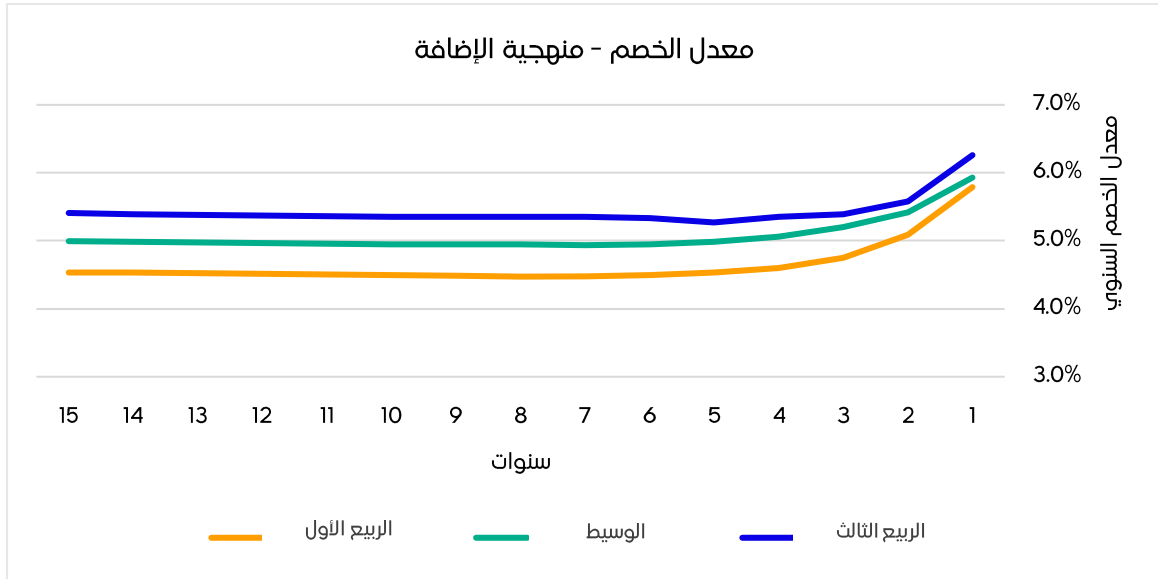
تتوقع الهيئة ما يلي:

- أن تضمن الإدارة العليا معالجة الخطر الاحتياطي بفاعلية في بيان قابلية تحمل الشركة للمخاطر والإشارة بوضوح إلى مستوى الثقة في المخصصات الفنية.
- أن يسعى الاكتواري المعين إلى اعتماد أفضل الممارسات المهنية لحساب ضبط المخاطر.

1.6 معدل خصم المخصصات الفنية

يتطلب المعيار رقم 17 من شركة التأمين عكس القيمة الزمنية للأموال عند تقدير المخصصات الفنية باستخدام معدلات الخصم المناسبة، ما عدا في بعض الحالات الخاصة. يمكن تحديد معدل الخصم باستخدام إما منهجية الإضافة (المعدل الخالي من المخاطر + معدل قسط عدم السيولة) أو منهجية الطرح (القيمة العادلة لمحفظه أصول مرجعية - تعديل المخاطر الائتمانية).

تعد منهجية الإضافة الأكثر استخدامًا بين شركات التأمين في المملكة، ولذلك يوضح الرسم البياني أدناه توزيع معدلات الخصم المستخدمة من قبل شركات التأمين بموجب هذه المنهجية.

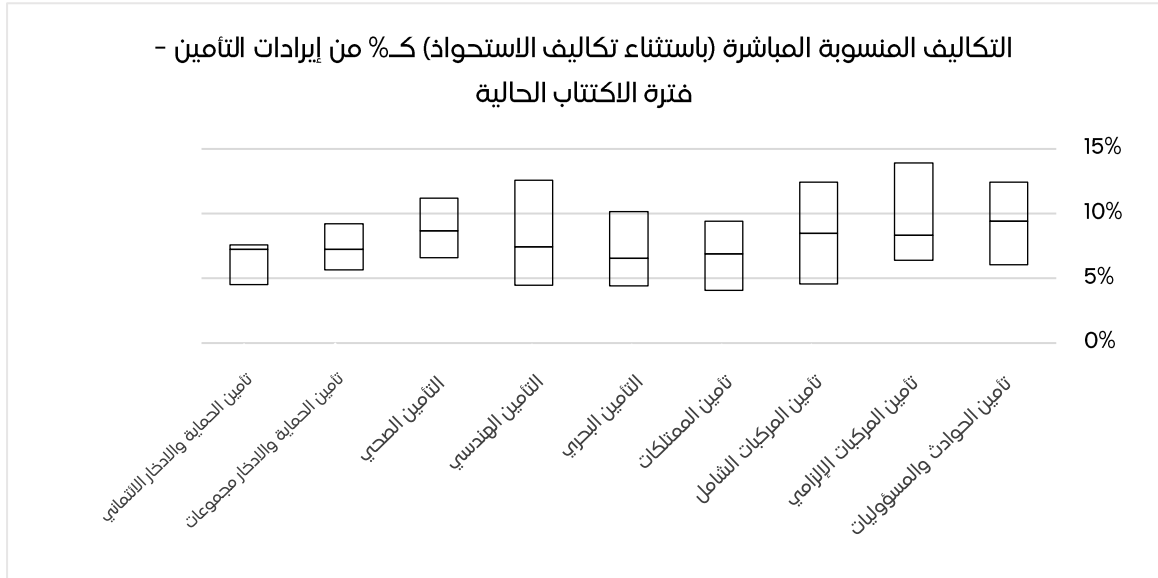


يمكن ملاحظة الفروق الجوهرية في معدلات الخصم المستخدمة للتدفقات النقدية في السنوات اللاحقة. ونظرًا للطبيعة المتشابهة للالتزامات حاملي وثائق التأمين، فقد يكون من المرغوب فيه تحقيق توافق أفضل لمعدلات الخصم التي تستخدمها شركات التأمين. وستعمل الهيئة مع القطاع لتحقيق هذا التوافق.

1.7 التكاليف المنسوبة المباشرة

قدم المعيار رقم 17 مفهوم التكاليف المنسوبة المباشرة والتكاليف غير المنسوبة، إذ يجري إضافة الأولى مباشرة على مجموعة فردية من العقود ويجري إضافة الأخيرة إجمالاً على الأعمال الإجمالية. ويمثل اختيار منهجية الإسناد أهمية خاصة لأنه يمكن أن يؤثر مباشرة على تحديد الإثقال لمجموعة من العقود. ومن ثم صدرت التوجيهات من جانب مجموعة عمل المعيار رقم 17 للسوق السعودي في الماضي بهدف تحقيق اتساق واسع في منهجية التخصيص. وعندما تتبع شركتان منهجية الإسناد المماثل، يعد مستوى النفقات المنسوبة مباشرة مؤشراً على الوضع التنافسي النسبي لكل شركة تأمين.

يوضح الرسم البياني أدناه التكاليف المنسوبة المباشرة كنسبة مئوية من إيرادات التأمين لأنواع التأمين الرئيسة.



ملاحظة: استبعدت تكاليف الاستحواذ من الإحصائيات المذكورة أعلاه لتجنب تأثير أسعار العمولات المتغيرة.

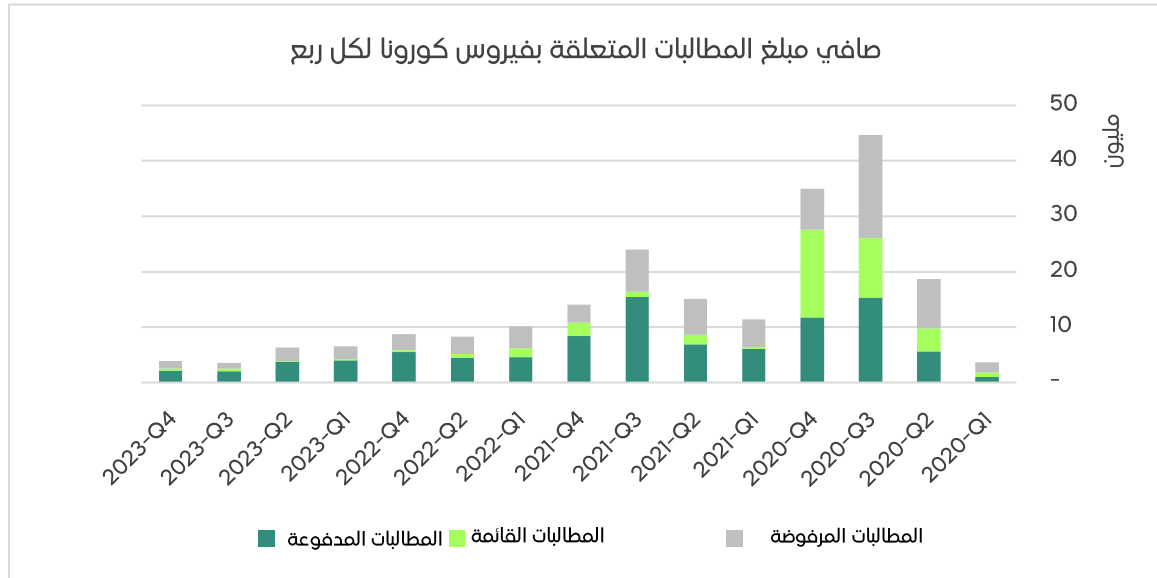
من بين محافظ التأمين على المركبات والتأمين الصحي المهيمنة، تحظى محفظة التأمين الصحي نطاق ربيعي ضيق نسبياً، في حين تحظى محفظة تأمين المركبات الإلزامي الذي تشدد فيه التنافسية النطاق الربيعي الأوسع؛ ومن المثير للاهتمام أن الوسيط ذا قيمة متقاربة لكل من تأمين المركبات والتأمين الصحي.

تتوقع الهيئة ما يلي:

- أن يقوم الاكتواري المعين بتطبيق أفضل الممارسات المهنية في إسناد التكاليف المنسوبة لكل محفظة تأمين لتعكس بدقة أنشطة الأعمال اليومية لكل وحدة داخل شركة التأمين.
- أن يعمل الاكتواري المعين بشكل مشترك مع الإدارة المالية عند النظر في تطبيق التوجيهات الصادرة عن مجموعة عمل المعيار رقم 17؛ وفي حالة الاختلاف، إن وجد، عن ذلك التوجيه، تلتزم الإدارتين بمناقشة مبررات الاختلاف أعلاه وتوثيقها.

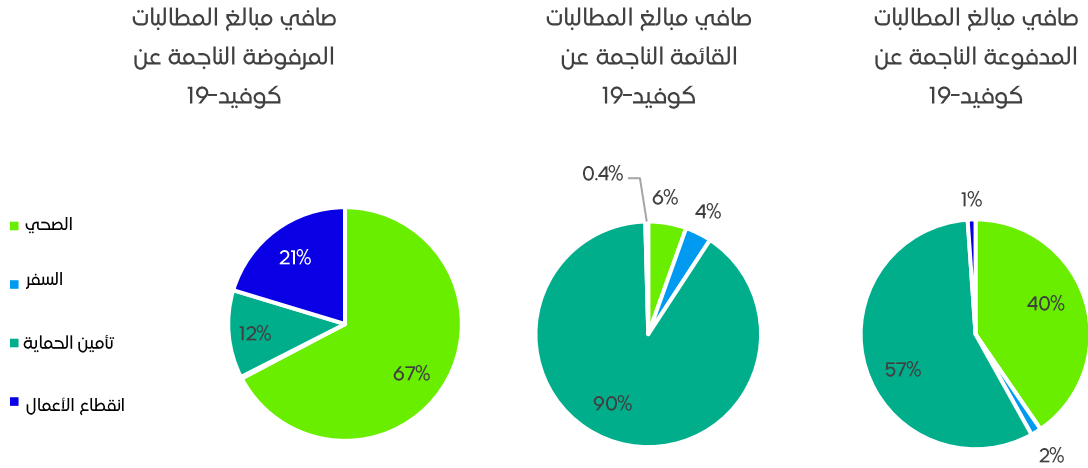
1.8 المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-19)

منذ الأيام الأولى لجائحة كورونا (كوفيد-19)، استحدثت تقارير إضافية لشركات التأمين لمراقبة المطالبات الناشئة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال هذا الشأن. ويوضح الرسم البياني أدناه مبالغ المطالبات المبلغ عنها نهاية كل ربع منذ بداية الجائحة مقسمة إلى مطالبات تمت تسويتها، وقائمة ومرفوضة حتى نهاية عام 2023م.



أظهرت مطالبات كوفيد-19 المبلغ عنها انخفاضا منذ الربع الثالث من عام 2021م، وأظهر النصف الثاني من عام 2023م تحسنا نسبيا. كان الأثر الصافي أقل بكثير من الأثر الإجمالي للمطالبات المبلغ عنها بسبب استرجاعها من معيدي التأمين بالإضافة إلى رفض نسبة كبيرة من المطالبات. بلغت نسبة صافي المطالبات التراكمي إلى إجمالي المطالبات التراكمي للمطالبات المتكبدة 36% بنهاية عام 2023م، بينما بلغت نسبة المطالبات المرفوضة 35%. وبلغت نسبة صافي المطالبات المتكبدة من إجمالي صافي الأقساط المكتسبة لأنواع التأمين المتأثرة في السنوات من 2020م إلى 2023م 0.13%. وبالتالي، ليزال صافي الأثر لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في مستويات منخفضة لقطاع التأمين.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع مبالغ المطالبات التي تمت تسويتها (المدفوعة) والقائمة والمرفوضة حسب المحفظة على أساس الصافي من إعادة التأمين، لجميع المطالبات المبلغ عنها منذ بداية الجائحة وحتى نهاية عام 2023م.



ترتبط غالبية المطالبات المدفوعة والمطالبات القائمة بتأمين الحماية والادخار، والتي تغطي حالات الوفاة الناجمة عن كوفيد-19 أو المضاعفات المرتبطة به، يليها المطالبات المتعلقة بالتأمين الصحي. أما في المطالبات المرفوضة، فترتبط غالبية المطالبات بالتأمين الصحي متبوعة بالمطالبات المتعلقة بانقطاع الأعمال. في حين تحملت الحكومة تكلفة علاج كوفيد-19 أثناء الجائحة، ومع انخفاض شدة الحالات بشكل كبير وإزالة تصنيف الفايروس كجائحة. منذ ذلك الحين، أصبحت تكلفة مطالبات كوفيد-19 مغطاة بموجب وثيقة التأمين الصحي الأساسية، وبالتالي تتحمل شركات التأمين تكلفة العلاج.

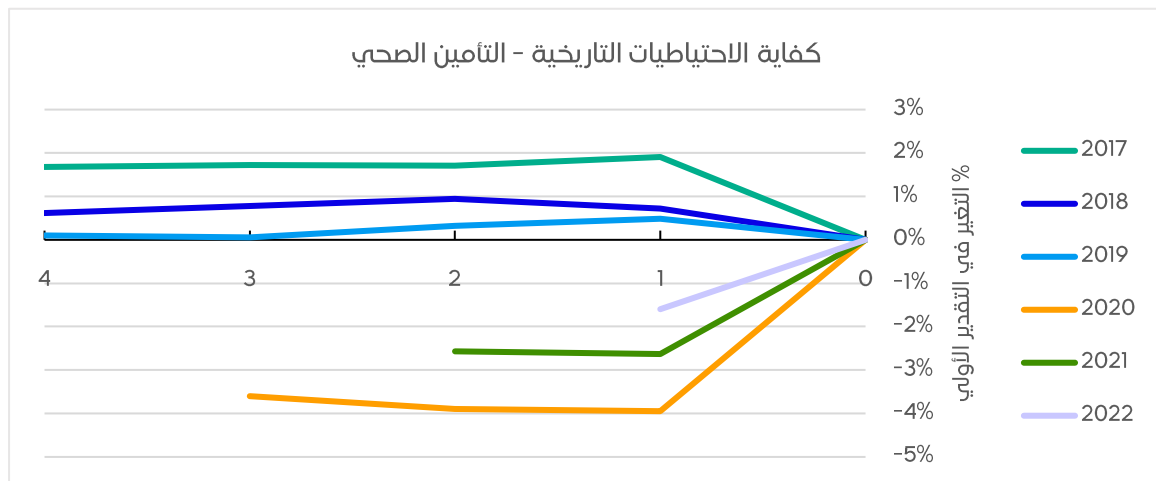
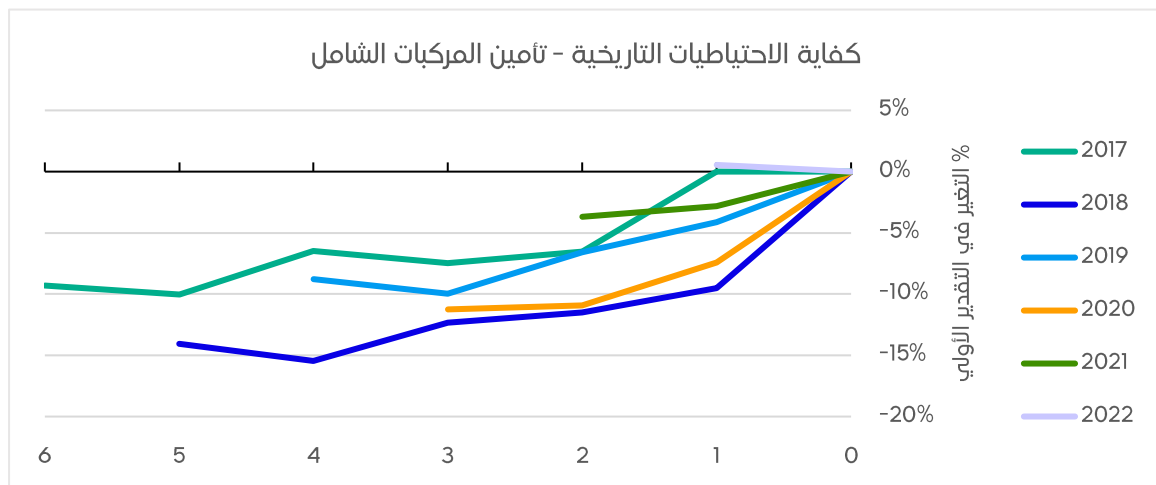
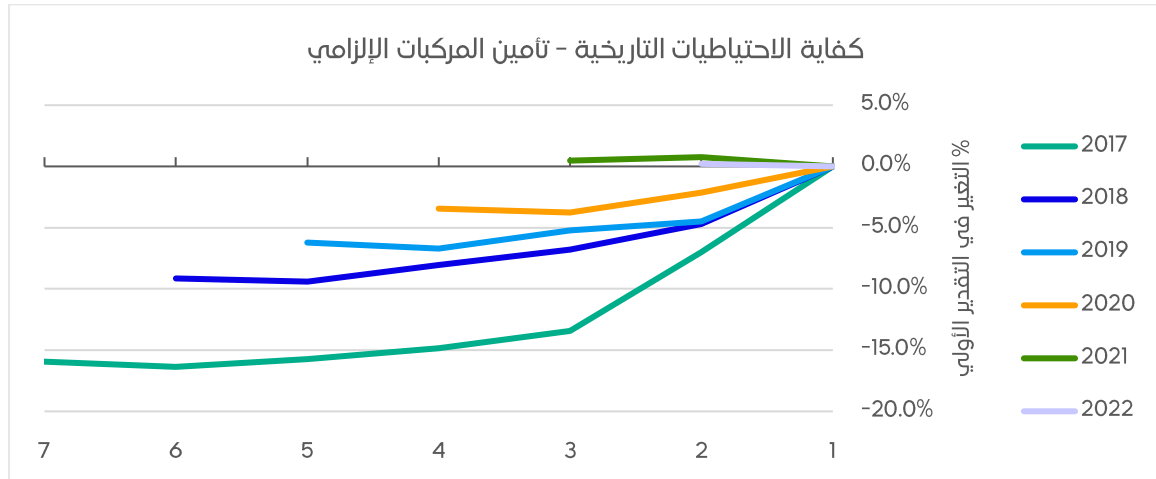
بناءً على تجربة كوفيد 19، تتوقع الهيئة ما يلي:

- أن تضمن الإدارة العليا وجود سياسات كافية لإدارة المخاطر وأن تعكس المعرفة المكتسبة من الجائحة في الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية للأعمال بشكل مناسب.
- أن يساعد الإكتواري المعين إدارتي المخاطر والاكتتاب في تحديد واحتساب ومراقبة وتخفيف المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ربحية الأعمال بشكل استباقي.

1.9 كفاية الاحتياطيات الاكتوارية

من المعروف أن الإكتواريين يتبعون نهج الحذر خاصة عندما يواجهون حالة من عدم اليقين. في الاحتياطي الاكتواري، غالبًا ما يضع الإكتواريون تحوط ضمن التقديرات كأداة لتلبية التقلبات المحتملة للمطالبات المتكبدة. ولكن من المتوقع أن يتبع الإكتواريون أفضل التقديرات مع تطبيق المعيار رقم 17، نظرًا لإضافة مخصص منفصل لعدم اليقين في الاحتياطيات على شكل مخصص ضبط المخاطر.

توضح الرسوم البيانية أدناه نسبة التغير في المطالبات الإجمالية مع مرور الوقت خلال سنوات الحوادث الماضية مقارنة بالتقديرات الأولية للمطالبات الإجمالية لمحاظ تأمين المركبات والتأمين الصحي كمؤشر على الزيادة/ النقص في الاحتياطيات التاريخية.



يمكن ملاحظة انخفاض النقص الشديد في الاحتياطيات في السنوات السابقة مع مرور الوقت لكل من محافظتي تأمين المركبات الشامل والإلزامي ويتضح اتباع الإكتواريين المعيّنين أفضل التقديرات كما هو متوقع مع تطبيق المعيار رقم 17. وفي المقابل، تظهر محفظة التأمين الصحي أداء مختلفاً حيث كان النقص في الاحتياطيات خلال سنوات الحوادث من 2017م إلى 2019م. ومنذ ذلك الحين،

يلاحظ وجود زيادة خصوصا في سنة 2020م وبشكل أقل في سنة 2021م والذي قد يعزى إلى خفض الاحتياطيات الأولية خلال فترة كوفيد-19 نظرا لكون الخبرة الفعلية أفضل من المتوقع.

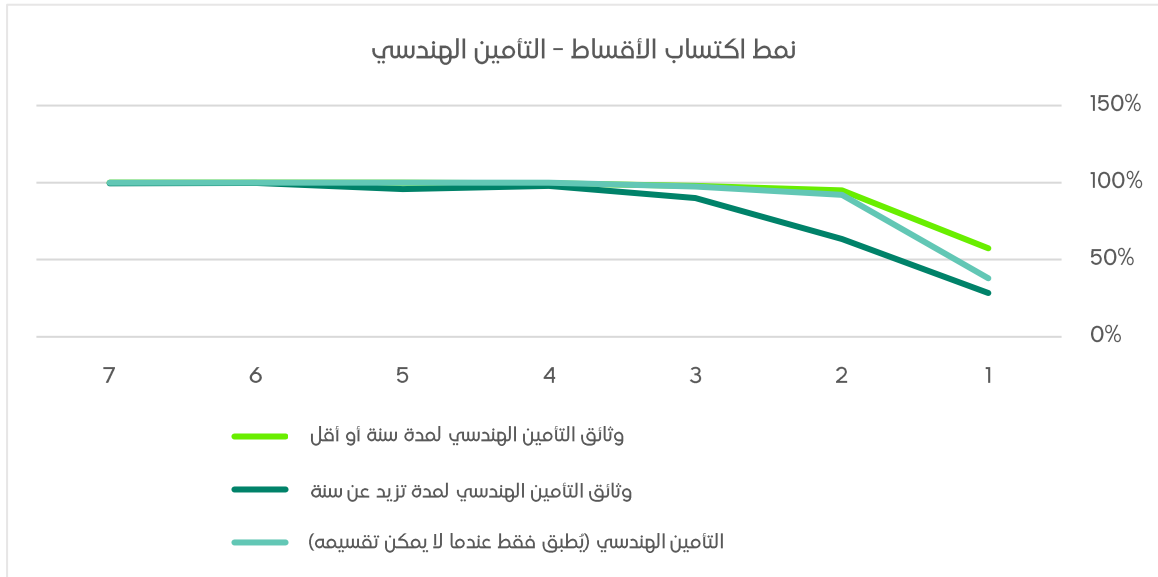
تتوقع الهيئة أن يقوم الاكتواري المعين باستخدام فرضيات ومنهجيات تهدف لإنتاج أفضل التقديرات للالتزامات وأصول التأمين وإعادة التأمين.

1.10 الاحتياطيات الاكتوارية - مجالات يمكن تحسينها

1.10.1 نمط اكتساب أقساط التأمين

التأمين الهندسي

يطلب من الاكتواريين المعيّنين الإفصاح عن نمط اكتساب أقساط التأمين لمحفظة التأمين الهندسي في تقارير المخصصات الفنية. وأضيف طلب جديد هذا العام للتفريق بين الوثائق التي مدتها سنة واحدة أو أقل (مثل وثائق تعطل الآلات) والوثائق التي تزيد مدتها عن سنة واحدة للحصول على نمط اكتساب أكثر دقة لوثائق المخاطر المتزايدة طويلة الأجل، مثل: وثائق التغطية الكلية للمقاولين (CAR) ووثائق التغطية الكلية للإنشاءات (EAR). يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة متوسط نمط اكتساب أقساط التأمين التي تستخدمها شركات التأمين حسب نوع الوثيقة. كما يوضح نمط اكتساب أقساط التأمين للشركات التي لم تتمكن من تقسيم محفظتها في التأمين الهندسي إلى قصيرة الأجل وطويلة الأجل.



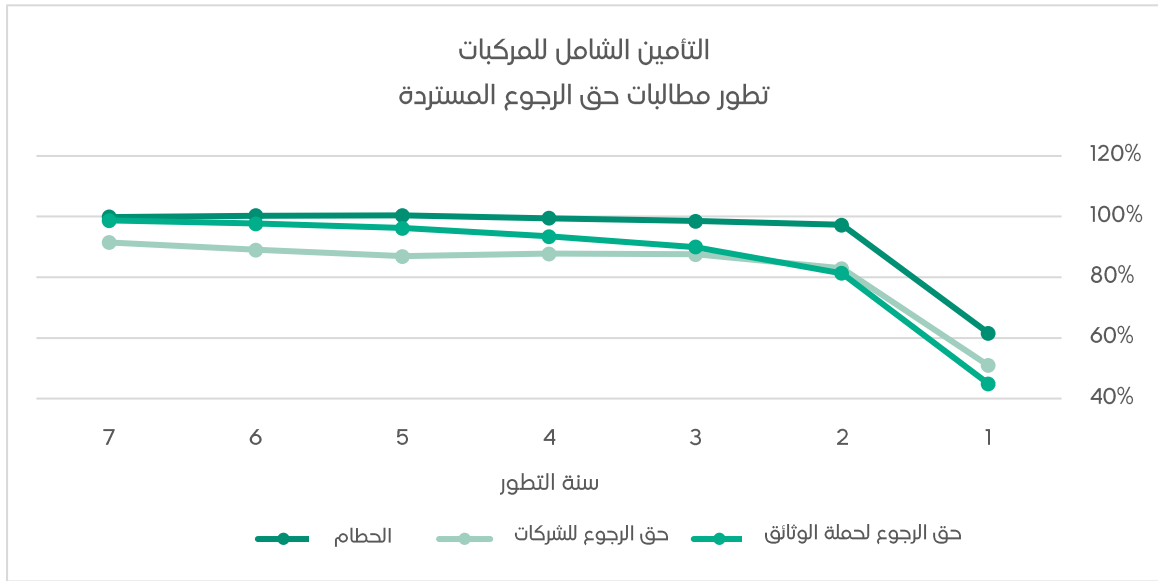
يمكن ملاحظة أن هناك اختلافات ملحوظة في نمط اكتساب أقساط التأمين لمحفظة التأمين الهندسي بين الوثائق قصيرة الأجل والوثائق طويلة الأجل، خصوصا في الفترات الأولى. وبالتالي، هناك خطر من أن شركات التأمين غير القادرة على تقسيم وثائق التأمين الخاصة بها حسب المدة

الزمنية تكسب أقساط التأمين بمعدل لا يعكس المخاطر الفعلية، مما يؤدي إلى احتمالية عدم دقة الاعتراف بأرباح وخسائر هذه الوثائق.

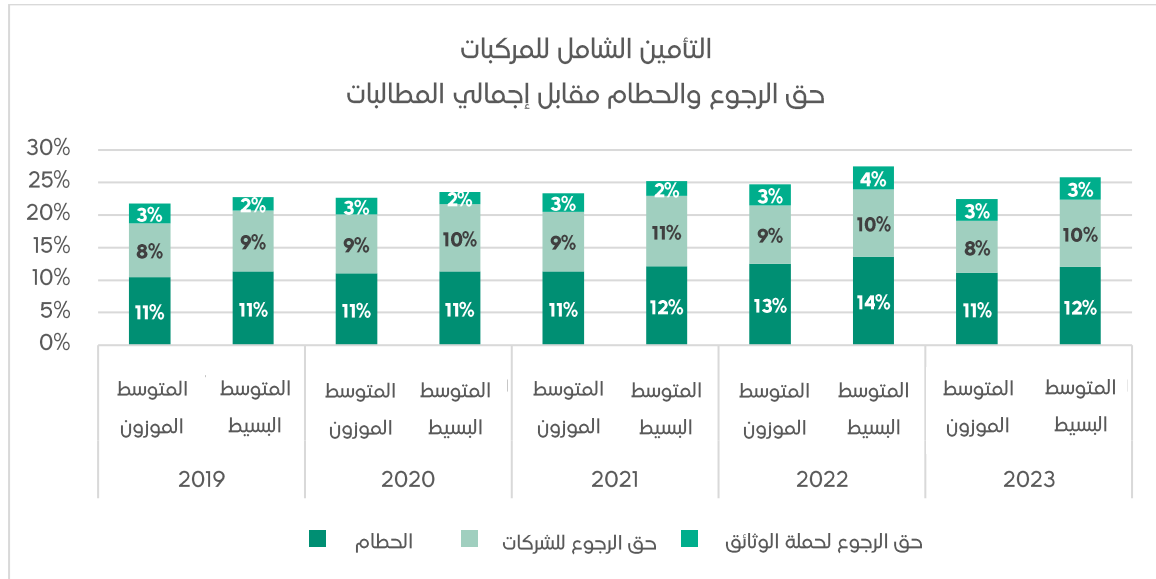
1.10.2 الحطام وحق الرجوع من الأفراد وحق الرجوع من شركات التأمين

يتعين على الاكتواري المعين حسب تعليمات الهيئة بوضع المخصصات الفنية بشكل منفصل لكل نوع من أنواع الاسترداد، مثل المبالغ المستردة من بيع الحطام والاسترداد من الأفراد ضمن حق الرجوع والاسترداد من شركات التأمين ضمن حق الرجوع. حيث صدرت التعليمات على ضوء الاختلاف في البيانات التاريخية لكل نوع من أنواع الاسترداد، والاختلافات في العوامل المؤثرة في كل نوع، والاختلافات في الوقت المستغرق لتحقيق كل نوع منها.

في حين لم تتمكن أقلية من شركات التأمين من إجراء تحليل المخصصات الفنية المفصلة حسب نوع الاسترداد بسبب عدم كفاية البيانات، فإن الرسوم البيانية أدناه تظهر غالبية الشركات التي تمكنت من إجراء التحليل المفصل بالمستوى المطلوب بناء على البيانات في نهاية عام 2023م.



يتضح أن نمط الاسترداد من شركات التأمين وحملة الوثائق أبطأ من المبالغ المستردة للحطام. من المثير للاهتمام ملاحظة أن نمط المبالغ المستردة من حق الرجوع لشركات التأمين أبطأ من المبالغ المستردة من حق الرجوع لحملة الوثائق بخلاف مراجعة السنة الماضية حيث تستغرق وقتاً أطول لاستردادها. على الرغم من أن ذلك قد يكون غير متوقع نظراً لطرح نظام رصيد والذي يهدف إلى تسريع عملية التحصيل، إلا أن بعض شركات التأمين ذكرت أنها حققت نتائج محفزة بعد تطبيق إجراءات استباقية لاسترداد مبالغ حق الرجوع من حملة الوثائق والذي قد يكون العامل الرئيسي في التحسن الملاحظ أعلاه.



يمكن ملاحظة من الرسم البياني أعلاه أن أعلى حصة للاسترداد هي لبيع الحطام مع ازدياد حصتها خلال السنوات ما عدا في السنة الأخيرة، والذي قد يعزى إلى تعديل اتفاقيات الحطام التي أعادت العديد من شركات التأمين التفاوض بشأنها. كما يمكن أن يكون جزء من هذه الزيادة ناتجة عن تحديات سلاسل التوريد العالمية في صناعة المركبات، مما يجعل قطع الغيار أعلى تكلفة مما كانت عليه.

بالنظر إلى الأدلة المذكورة أعلاه، تتوقع الهيئة من جميع شركات التأمين المتبقية التي لم تتمكن من تقدير مبالغ الاسترداد بالتفصيل المطلوب، أن تسجل البيانات المتعلقة بعمليات الاسترداد بمستوى التفصيل المناسب، وأن تتأكد من أن البيانات المتاحة للاكتواري المعين تفي بمتطلبات الاحتياطات. كما تتوقع الهيئة من الاكتواري المعين أن يقدم مربيته حول نتائج الاحتياطات لفريق الاسترداد في الشركة وأن يحدد المجالات التي يمكن تحسينها في التشغيل بشكل مستمر.

2. تقرير دراسات الخبرة 2023م

يُطلب من جميع الاكتواريين المعيّنين تحديث الفرضيات المستخدمة في تحديد المخصصات الفنية بشكل سنوي. حسب تعليمات الهيئة، يتعين عليهم تقديم تقرير دراسات الخبرة الذي يحتوي على النتائج المحدثة، وعادة ما يكون ذلك في الربع الأخير من كل عام، بحيث يمكن استخدام تلك النتائج في وضع الافتراضات لغرض استخدامها في تحديد المخصصات الفنية لنهاية العام.

تتوسع الأقسام أدناه في شرح المنهجية والنتائج فيما يتعلق بالفرضيات الفردية.

2.1 مخصص تكاليف تسوية المطالبات الغير الموزعة

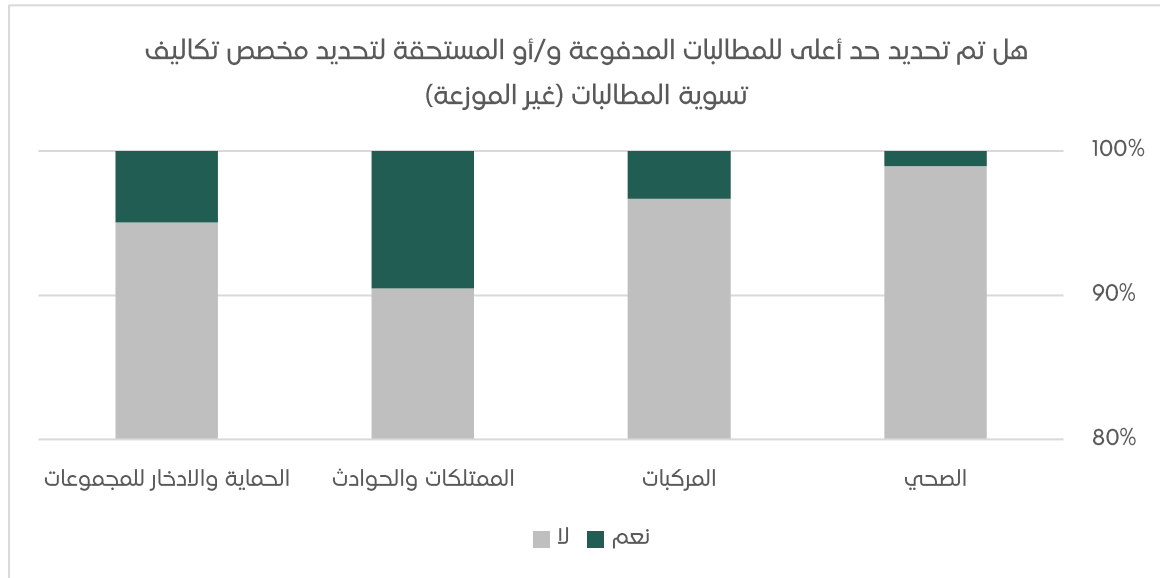
تطلب الهيئة من جميع الاكتواريين المعيّنين تقدير مخصص يتناسب مع التكاليف المتوقعة حدوثها في المستقبل من خلال تخصيص احتياطي للمطالبات التي لم يتم تسويتها بعد، والتي تشمل كلاً من المطالبات تحت التسوية والمطالبات التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد. يغطي مخصص تكاليف تسوية المطالبات الغير الموزعة مجموعة من التكاليف والمصاريف على سبيل المثال تكاليف إدارة المطالبات العامة وتكاليف الدعم الإداري وتكاليف الخدمات القانونية وتكاليف البنية التحتية التقنية التي تستخدم عند معالجة وحفظ وتسوية المطالبات.

من الأساليب الاكتوارية الشائعة لتقدير المخصص المذكور أعلاه هو الإشارة إلى التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالمطالبات التي سوت بالفعل، أي نسبة تكاليف تسوية المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات المدفوعة (نسبة مصاريف المطالبات المدفوعة إلى المطالبات المدفوعة). يوضح الرسم البياني أدناه نطاق النسب المدفوعة إلى المدفوعة حسب تقدير الاكتواريين المعيّنين للمحافظ الرئيسية.



يمكن ملاحظة أن محفظة التأمين على الممتلكات والحوادث لديها أكبر تباين في النسبة المدفوعة إلى المدفوعة بين شركات التأمين. أما فيما يتعلق بنسب الوسيط والمتوسط، فإن محفظة التأمين الصحي لديها أدنى القيم، وربما يرجع ذلك جزئيًا إلى أن رسوم شركة إدارة المطالبات تعتبر جزءًا من تكاليف الاستحواذ التي يتم تحصيلها مقدّمًا. علاوة على ذلك، بالمقارنة مع نتائج العام الماضي، انخفض متوسط النسبة لمحفظة تأمين الحماية والادخار للمجموعات، في حين ارتفع بالنسبة لمحفظة التأمين على الممتلكات والحوادث. قد تكون أحد الأسباب المحتملة لهذه التغييرات هي زيادة التركيز على افتراضات المصروفات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، مما يؤدي إلى تنقيح دوري لتلك النسب.

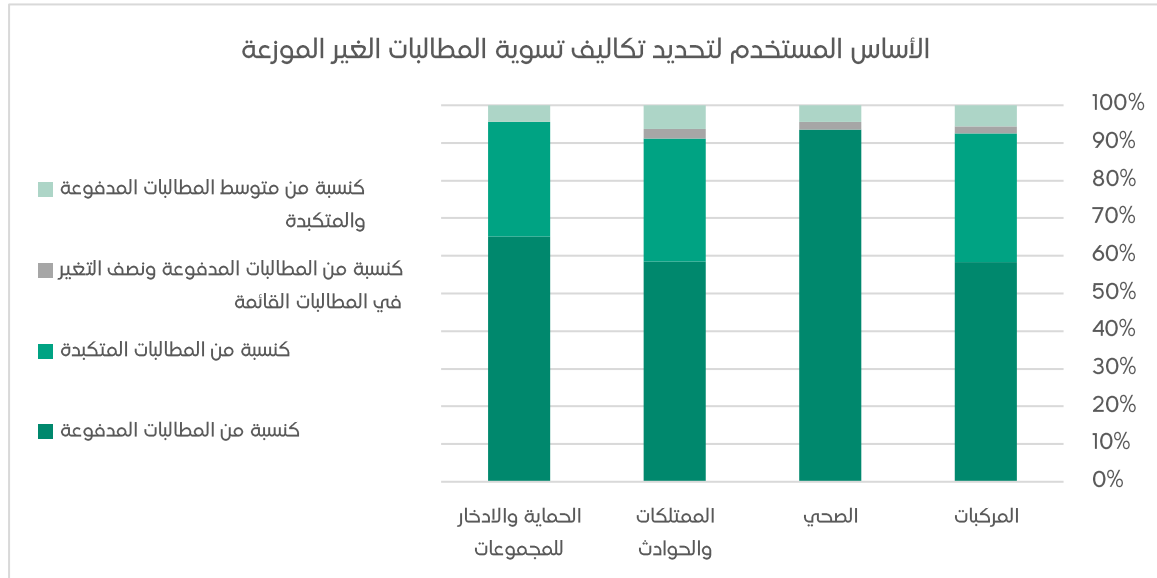
علاوة على ذلك، إذا تعرضت الشركة لمطالبة كبيرة جدًا، فمن غير المرجح أن تزداد تكلفة تسوية تلك المطالبة بالتناسب المباشر مع حجم المطالبة. وللتعرف على هذا السيناريو المحتمل، عند تطبيق نسبة تكاليف تسوية المطالبات غير الموزعة على احتياطات المطالبات من أجل تحديد احتياطات تكاليف تسوية المطالبات، يطبق بعض الخبراء الاكتواريين حد أقصى على مبالغ المطالبات الفردية من أجل تجنب المبالغة في هذا المخصص. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الأساليب التي يستخدمها الاكتواريون المعينون في هذا الصدد.



مقارنة بالعام الماضي، حيث استُخدمت منهجية الحد الأقصى من الاكتواريين المعينين لمحفظة التأمين على الممتلكات والحوادث فقط، فقد توسع نطاق المنهجية هذا العام لتشمل جميع المحافظ الرئيسية. استُخدمت هذه المنهجية في محفظة التأمين على الممتلكات والحوادث أكثر من غيرها من المحافظ، وهو أمر مفهوم، حيث إنها تتعرض لخسائر أكبر بكثير من تلك التي تتعرض لها محفظة تأمين المركبات أو التأمين الصحي أو تأمين الحماية والادخار للمجموعات.

2.1.1 الأساس المستخدم لتكاليف تسوية المطالبات غير الموزعة

يوضح الرسم البياني أدناه الأساس الذي استخدمه الاكتواريون المعينون لتقدير مخصص تكاليف تسوية المطالبات غير الموزعة.

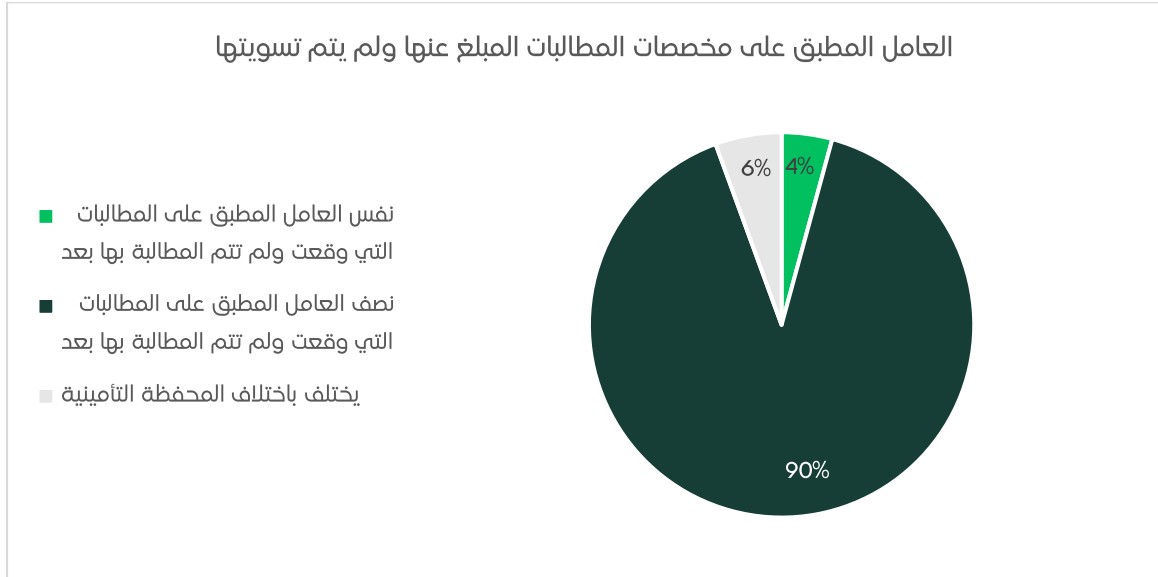


يمكن ملاحظة أن أساس المطالبات المدفوعة هو الأساس الأكثر استخدامًا لكل محافظة تأمينية، يليه أساس المطالبات المتكبد.

2.1.2 العامل المطبق على مخصصات المطالبات القائمة

عند تخصيص احتياطات تكاليف تسوية المطالبات كالتكاليف المباشرة لتسوية المطالبات، يقوم عادة الاكتواريين بتمييز تخصيص احتياطات تكاليف تسوية المطالبات من خلال تصنيف المطالبات لمطالبات "تحت التسوية" ومطالبات "وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد". ويرى مؤيدو هذا التوجه أن احتياطات تكاليف المطالبات المتعلقة بالمطالبات "تحت التسوية" ينبغي أن تكون أقل من المطالبات التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد، لأن جزءًا من مجموع تكاليف التسوية قد تم تكبدته بالفعل من خلال فتح المطالبة والحفاظ على سجلها.

يبين الرسم البياني أدناه توزيع الشركات وفقًا لعامل التفريق بين فرضيات التكاليف للمطالبات "تحت التسوية" عن "المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها بعد".



في أغلب محافظ التأمين، يطبق الاكتواريون المعينون فيها " 50% من العامل المطبق على المطالبات التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد" على مخصص المطالبات القائمة عند تخصيص احتياطات تكاليف تسوية المطالبات الغير موزعة. ولنسبة صغيرة لكن ملحوظة، افترض الاكتواريون المعينون أن العامل المطبق على مخصصات المطالبات القائمة يختلف باختلاف محفظة التأمين.

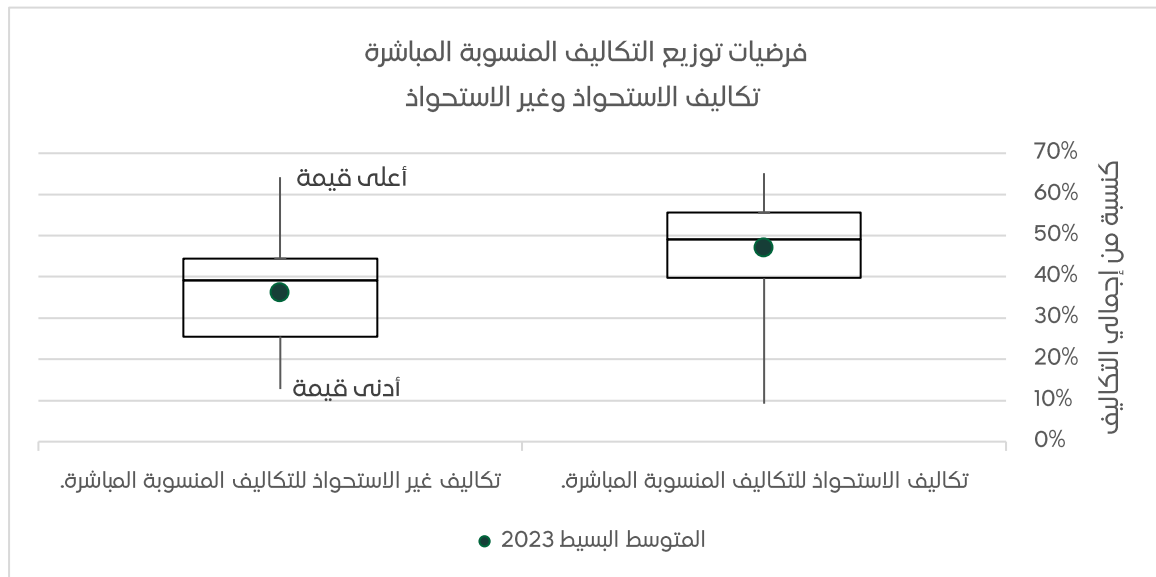
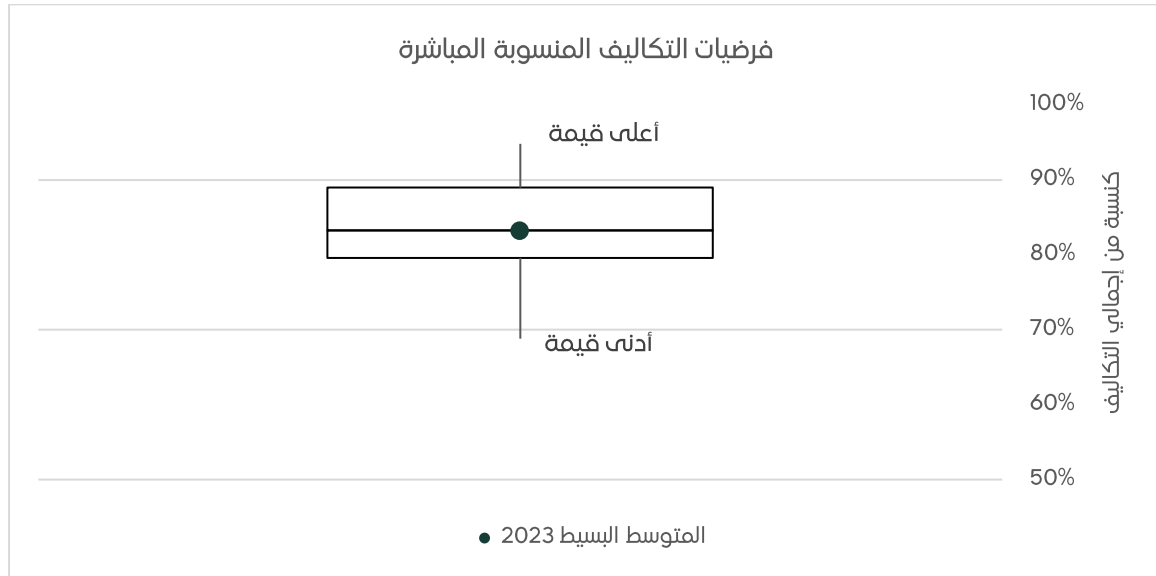
تتوقع الهيئة أن يستمر كل اكتوبري معيّن في تنقيح احتساب احتياطات تكاليف تسوية المطالبات غير الموزعة في ضوء المقارنات المعيارية وأفضل الممارسات المتطورة في هذا المجال.

2.2 التكاليف المنسوبة

قدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 مفهوم التكاليف المنسوبة المباشرة والتكاليف غير المنسوبة، إذ يجري تحميل الأولى بشكل مباشر من مجموعات العقود ويجري تحميل الأخيرة إجمالاً من الأعمال الإجمالية. ويمثل اختيار منهجية الإسناد أهمية خاصة لأنه يمكن أن يؤثر مباشرة على تحديد العقود المتوقع خسارتها. ومن ثم، صدرت التوجيهات من جانب فريق عمل المعيار رقم 17 في الماضي بهدف تحقيق اتساق واسع في منهجية التخصيص. فعندما تتبع شركتان نهج إسناد مماثل، يمكن أن يكون مستوى التكاليف المنسوبة المباشرة مؤشراً على الوضع التنافسي النسبي لكل شركة تأمين.

2.2.1 تحديد فرضيات إسناد التكاليف - المستوى الإجمالي

يُظهر الرسم البياني الأول أدناه نتائج تحديد فرضيات إسناد التكاليف، على مستوى الشركة الإجمالي، لاستخدامها في تقدير المخصصات الفنية. يوضح الرسم البياني الثاني فرضيات توزيع التكاليف المنسوبة المباشرة إلى تكاليف الاستحواذ وغير الاستحواذ.

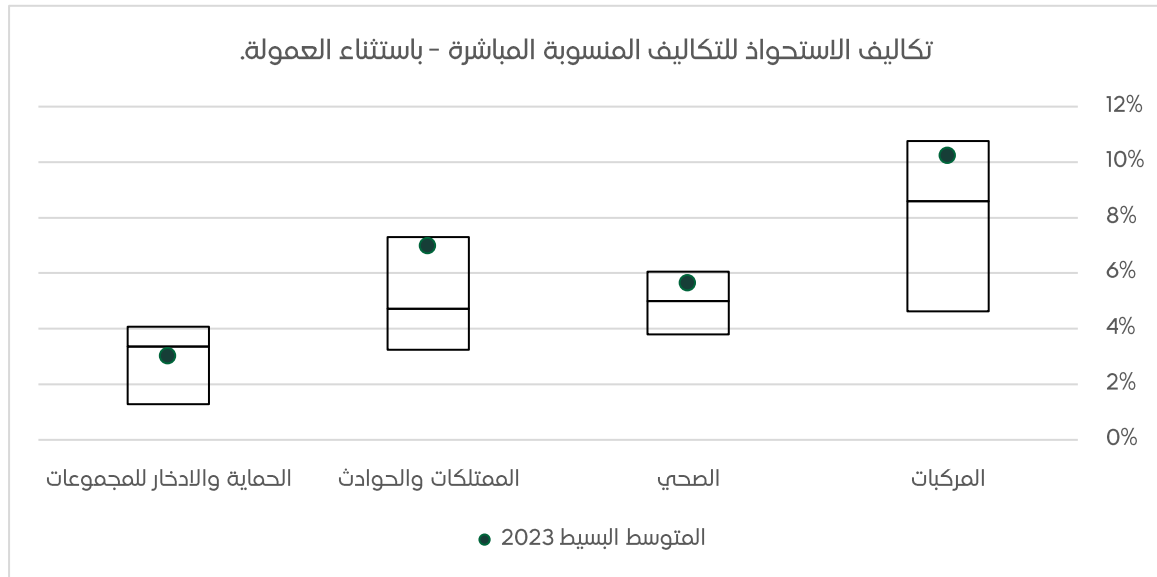


يشير المدى الربيعي الضيق الذي يتراوح بين 80% - 90% لفرضيات التكاليف المنسوبة المباشرة إلى اتساق واسع النطاق بين شركات التأمين في تحديد هذه الفرضيات. هناك شركة تأمين واحدة على الأقل تسند أقل من 70% من إجمالي التكاليف إلى مجموعات العقود، بينما من ناحية أخرى، هناك شركة تأمين واحدة على الأقل تسند ما يقرب من 95% من إجمالي التكاليف إلى مجموعات العقود.

يعتبر تقسيم التكاليف بين الاستحواذ وغير الاستحواذ من الاعتبارات المهمة من منظور اختيار السياسة المحاسبية لأنه يؤثر على قدرة اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت ستؤجل نفقات الاستحواذ أو يتم تسجيلها على الفور. يشير المدى الربيعي الواسع نسبياً إلى وجود اختلافات كبيرة بين شركات التأمين في نهج التصنيف هذا.

2.2.2 فرضيات التكاليف المنسوبة حسب نوع المحفظة التأمينية

تظهر الرسوم البيانية أدناه الفرضيات المستخدمة لإسناد التكاليف حسب محافظ التأمين الرئيسية، بشكل منفصل لتكاليف الاستحواذ (باستثناء العمولة) وتكاليف غير الاستحواذ لتكاليف المنسوبة المباشرة.

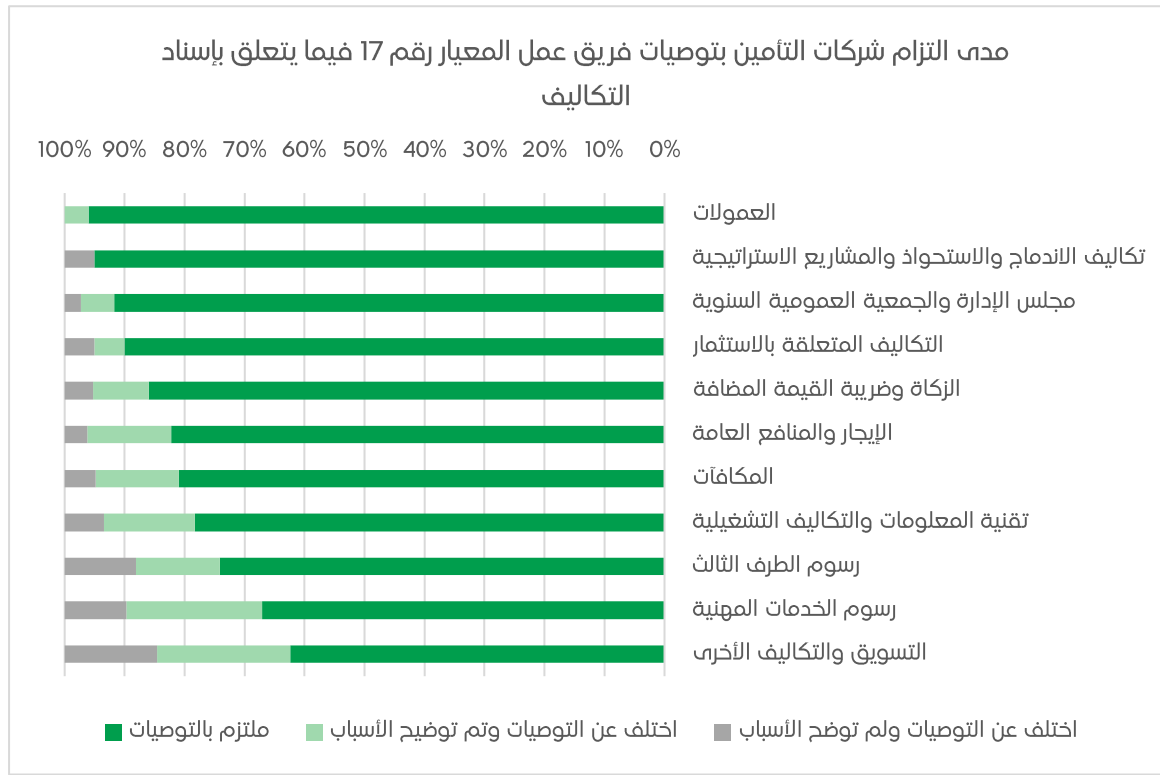


بالنسبة لتكاليف الاستحواذ، باستثناء العمولة، يمكن ملاحظة أن محفظة تأمين المركبات لديها أكبر تباين في تكاليف الاستحواذ المنسوبة المباشرة حيث أن محفظة التأمين الصحي لديها أقل تباين. فيما يتعلق بالمتوسط والوسيط، فإن محفظة تأمين المركبات لديها أعلى قيمة بينما يمتلك تأمين الحماية والادخار للمجموعات أدنى قيمة.

فيما يتعلق بفرضيات تكاليف غير الاسحواذ المنسوبة المباشرة، يمكن ملاحظة أن محافظ تأمين المركبات والتأمين الصحي لديهما أكبر تباين حيث أن محفظة تأمين الحماية والادخار للمجموعات لديها أقل تباين. بالنسبة للمتوسط والوسيط، محفظة تأمين المركبات لديها أعلى قيمة، بينما محفظة تأمين الحماية والادخار للمجموعات هي الأدنى.

2.2.3 الالتزام بتوصيات مجموعة عمل المعيار رقم 17 بشأن إسناد التكاليف

يلخص الرسم البياني أدناه مدى التزام شركات التأمين بتوصيات فريق عمل المعيار رقم 17 فيما يتعلق بإسناد التكاليف فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للتكاليف، وذلك وفقاً لما ذكره الإكتواريون المعينون في تقرير دراسات الخبرة.



ويمكن ملاحظة أنه، تحت كل نوع من أنواع التكاليف، التزم ما لا يقل عن 60% من شركات التأمين بتوصيات فريق العمل، إلا أن هناك أقلية انحرفت عن تلك التوصيات دون أن توضح الأسباب وراء تلك الاختلافات.

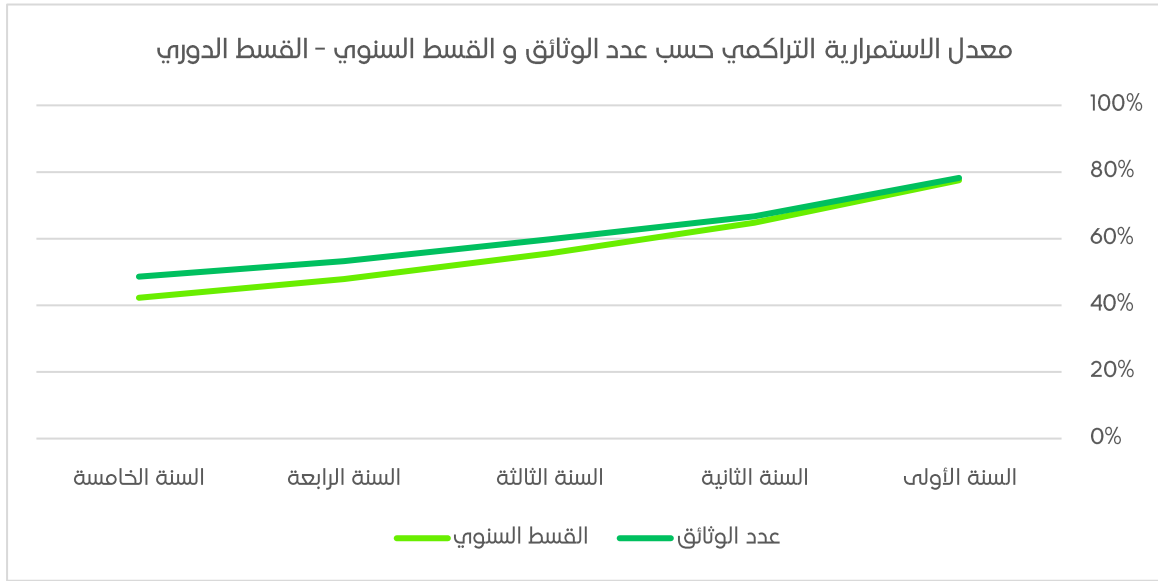
تتوقع الهيئة ما يلي:

- أن يعمل الإكتواري المعين عن كئيب مع الإدارة المالية لتحديد إطار عمل مناسب لإسناد التكاليف، مع الأخذ بالاعتبار الدراسات المعيارية للسوق، والأعمال الخاصة بها، والإعداد التشغيلي.

- وفي حالة اختلاف شركة التأمين عن توصيات فريق العمل، يجب على الاكتواري المعين أن يوثق أو يطلب من الإدارة المالية توثيق الأسباب التي تدعم ذلك.

2.3 الاستمرارية لتأمين الحماية والادخار (طويل الأجل)

يظهر الرسم البياني أدناه متوسط معدل الاستمرارية المرجح لكل وثيقة التأمين منذ إصدارها لكافة شركات التأمين، باعتبار كل من القسط السنوي وعدد وثائق التأمين لوثائق التأمين ذات الأقساط الدورية.

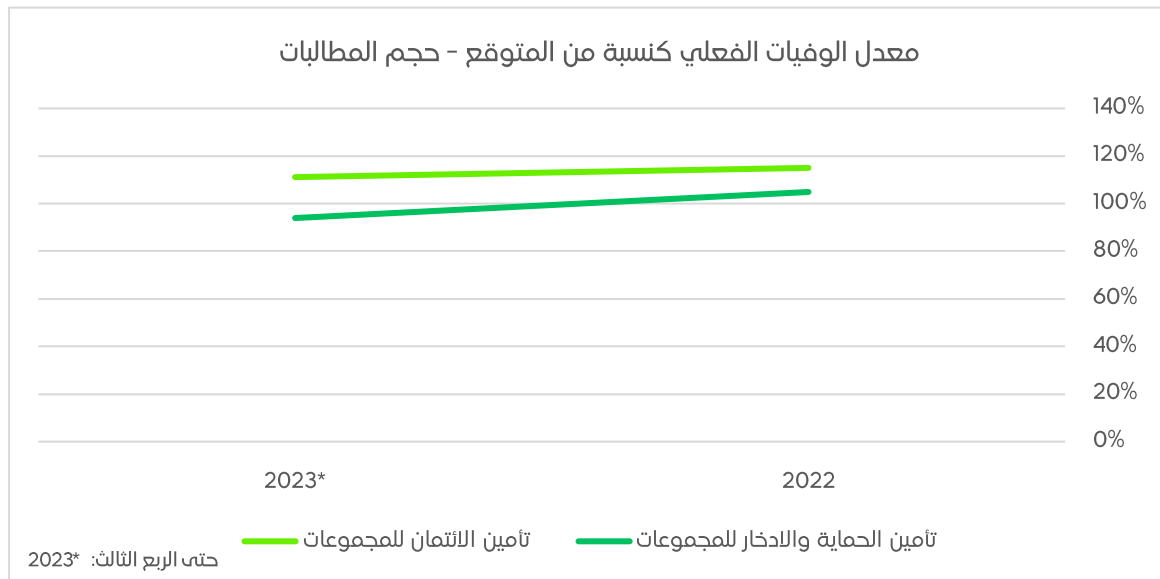
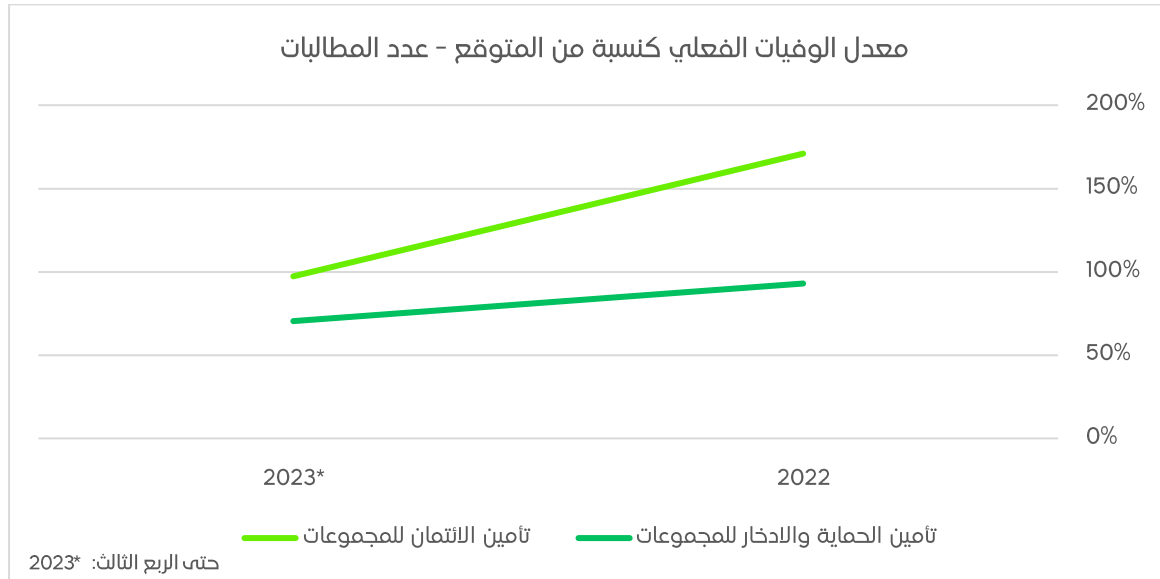


يمكن ملاحظة أن متوسط الاحتفاظ بالعملاء لا يزال منخفضًا للغاية مشيرًا إلى ضعف رضى العملاء، حيث أنه بحلول نهاية العام الخامس ألغيت أكثر من نصف الوثائق المصدرة. كما أنه لا يوجد اختلاف ملحوظ في المؤشر الموضح أعلاه بين القسط السنوي وعدد الوثائق والذي يوضح بأن كل الوثائق ذات القسط المرتفع والمنخفض نالت نفس المستوى من عدم الرضى.

تتطلع الهيئة أن تستثمر الإدارة في تدريب موظفي التسويق لديها، وتحسين عروض المنتجات من أجل رفع مستوى رضا العملاء، وبالتالي تحسن معدل الاستمرارية في القطاع.

2.4 سجل معدل الوفيات لتأمين الحماية والادخار (طويل الأجل)

الرسم البياني أدناه يوضح مقارنة بين سجل معدل الوفيات الفعلي والمتوقع بناء على فرضيات الاكتواري المعين باعتبار كل من إجمالي قيم المطالبات وعدد المطالبات.



توضح الرسوم أعلاه أن سجل معدل الوفيات الفعلية من حيث عدد مطالبات يظهر تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، ومقارباً للتقديرات التي وضعها الاكتواريين المعينين، خاصة فيما يتعلق بتأمين الائتمان للمجموعات.

خلال العامين الماضيين، ظلّ سجل معدل الوفيات الفعلية من حيث قيم المطالبات مستقرّاً نسبياً بالنسبة إلى المتوقع لكلا نوعي التأمين.

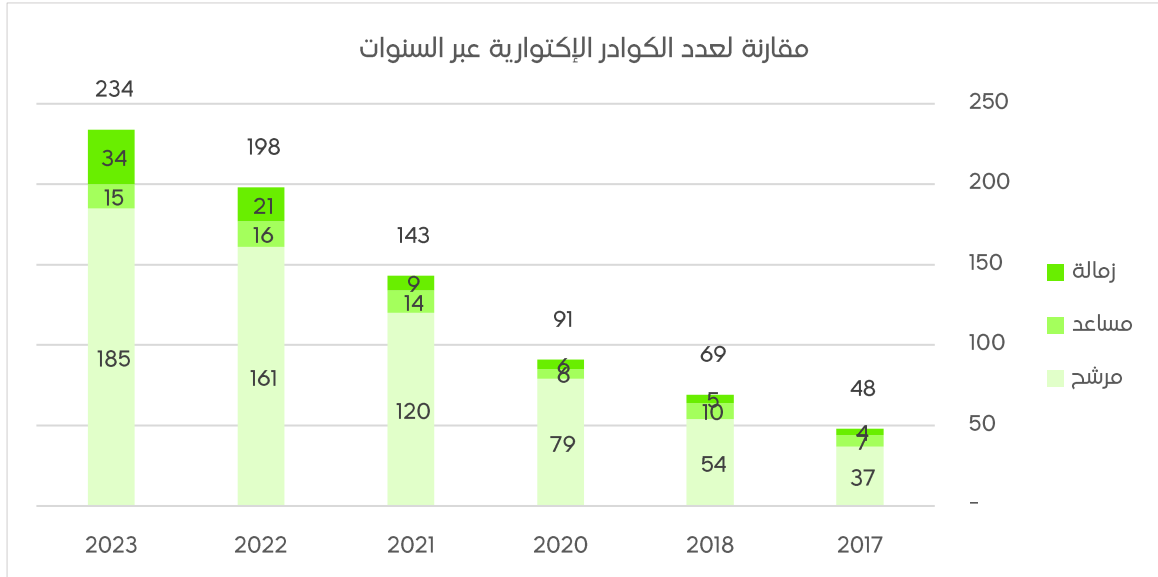
وعليه، تتوقع الهيئة من الاكتواري المعين متابعة معدلات سجل الوفاة بالتعاون مع ممثلي الاكتتاب في الشركة بهدف تطوير عملية التسعير والاكتتاب.

3. الكوادر الاكتوارية في قطاع التأمين

3.1 نمو وتوزيع الكوادر الاكتوارية

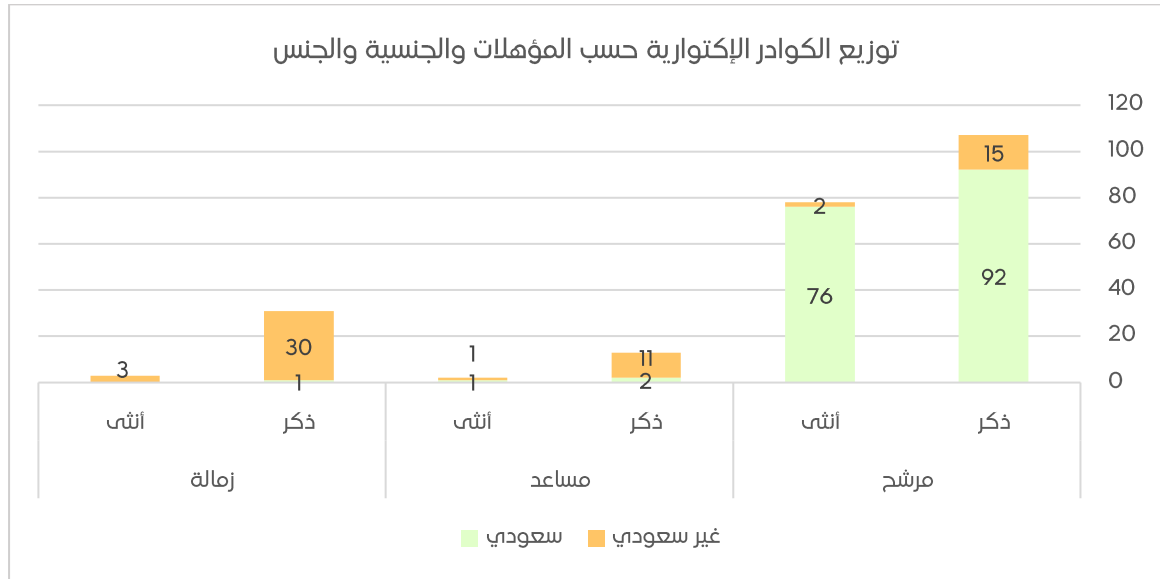
إيماناً بأهمية دور مهنة الاكتواري في تحقيق التنمية الفنية المستدامة والسليمة لقطاع التأمين، اتخذت حزمة من الإجراءات والتدابير المحددة في ضوابط الأعمال الاكتوارية لعام 2020م بغرض تعزيز الكوادر الاكتوارية في القطاع. وشملت الإجراءات إنشاء الإدارة الاكتوارية في كل شركة تأمين، وتعيين خبير إكتواري بالإضافة إلى تعيين ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين إكتواريين سعوديين، وإلزام كل شركة تأمين بوضع سياسة تدريب وتطوير كوادرها الاكتوارية. وتم تحديد توقعات مماثلة لمقدمي الخدمات الاكتوارية كجزء من متطلبات الترخيص.

ويوضح الرسم البياني أدناه نمو الكوادر الاكتوارية لدى شركات التأمين ومقدمي الخدمات الاكتوارية منذ عام 2017م.



في حين شهد عدد المرشحين الإكتواريين نمواً ملحوظاً على أساس سنوي، فإن السمة الأكثر لفتاً للانتباه في الرسم البياني أعلاه هي الزيادة السريعة في عدد الخبراء الإكتواريين على مدار العامين الماضيين. وتعدّ هذه الزيادة تطوراً إيجابياً، حيث توحى بالتطور الفني المتزايد في قطاع التأمين وتبشر بمستقبل واعد ترتفع فيه معايير الممارسة الاكتوارية.

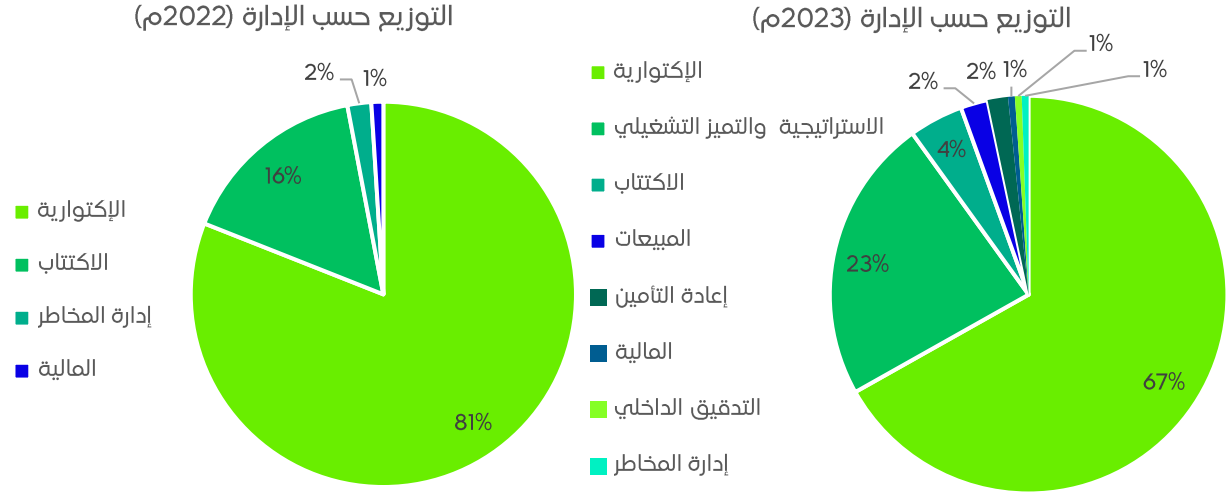
ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع الكوادر الاكتوارية حسب الجنس والجنسية والمؤهل في نهاية عام 2023م.



ويلاحظ أن الإجراءات المشار إليها أعلاه قد ضخت عددًا كبيرًا من المرشحين الاكتواريين السعوديين من الذكور والإناث في هذه المهنة. وفي ظل توجيهات الخبراء الاكتواريين الذين تم تعيينهم مؤخرًا، من المتوقع أن يتقدم العديد من هؤلاء المرشحين بسرعة، على الصعيدين الأكاديمي والفني، ويصبحوا خبراء إكتواريين حاصلين على الزمالة في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، برزت الخبرات الاكتواريات مؤخرًا في كل مستوى، ومن المتوقع أن يتحسن التوازن في المستويات العليا مع مرور الوقت وذلك مع تطور عدد كبير حاليًا من المرشحات الاكتواريات إلى مستوى خبير إكتواري وخبير إكتواري مساعد.

3.2 دور الكوادر الاكتوارية في شركات التأمين

في الأيام الأولى لمهنة الاكتواريين في قطاع التأمين السعودي، كانت الكوادر محصورة بشكل كبير في الإدارة الاكتوارية. ومع مرور الوقت، ومع زيادة الأعداد ونيل المهارات الاكتوارية الفريدة تقديرًا أكبر بدأت شركات التأمين في نشر الكوادر الاكتوارية خارج نطاق الإدارة الاكتوارية الأساسي. وترد أدناه مقارنة للكوادر الاكتوارية حسب الإدارة في شركات التأمين في عامي 2022م و2023م.

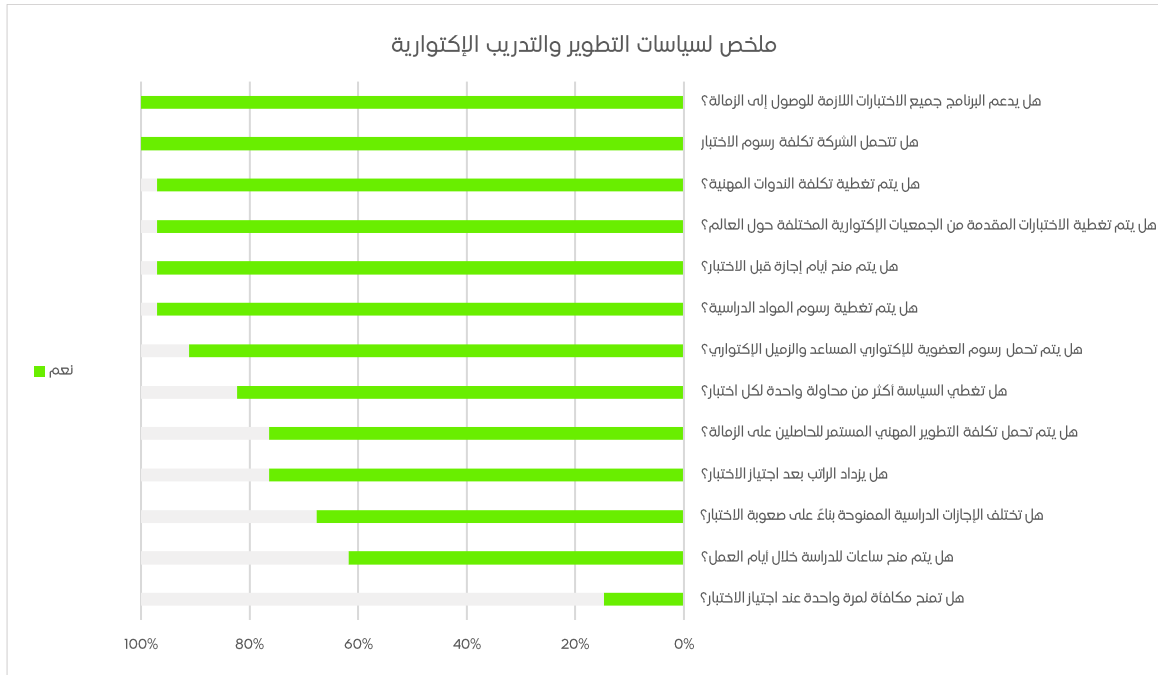


يمكن ملاحظة أن دور الاكتواريين في شركات التأمين بدأ في الانتشار إلى ما هو أبعد من المهمة الاكتوارية الأساسية، وتولي الخبراء الاكتواريين العديد من الأدوار الإضافية الجديدة. وفي حين يعد هذا الانتشار في الأدوار علامة مشجعة لمهنة الاكتواريين، فإنه يضع أيضًا مسؤولية وتحديات إضافية للعاملين في المجالات غير التقليدية. وللحفاظ على المعايير العالية لمهنة الاكتواريين، قد يكون من الأنسب أن يحظى عمل الكوادر الاكتوارية في مجالات أوسع بإشراف مناسب من خبير إكتواري زميل في شركة التأمين. كما أنه من الضروري أن تستمر الكوادر الاكتوارية التي تعمل في مجالات أخرى في الحصول على الدعم الأكاديمي والتدريب اللازمين في مسيرتهم التي تؤهلهم لأن يصبحوا خبراء إكتواريين.

3.3 برنامج دعم الدراسة الاكتوارية

تماشياً مع الممارسات العالمية التي يقدم فيها أصحاب العمل الدعم الكافي لرعاية مهنة الاكتواريين، بموجب ضوابط الأعمال الاكتوارية لعام 2020م، أصبح من المطلوب من جميع شركات التأمين طرح سياسة تدريب وتطوير مناسبة للعاملين الاكتواريين لديها وذلك لدعمهم وتحفيزهم للحصول على الزمالة الاكتوارية.

يوضح الرسم البياني أدناه ملخصاً لسياسات التدريب والتطوير المعتمدة من شركات التأمين ومقدمي الخدمات الاكتوارية حتى نهاية عام 2023م.

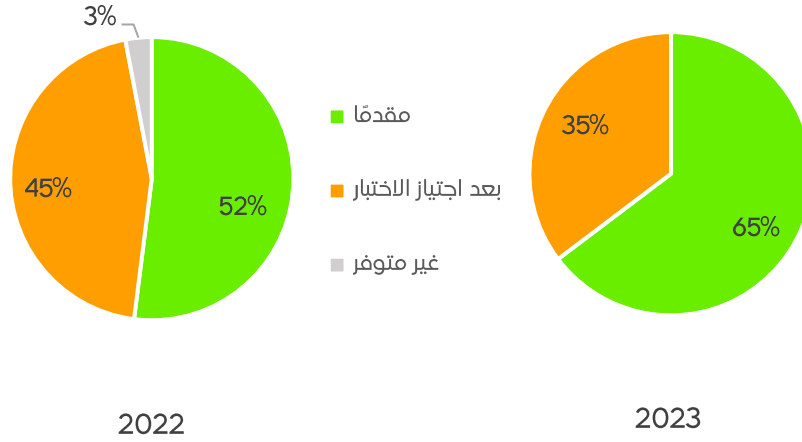


في حين يمكن ملاحظة توافق واسع بين أصحاب العمل في العديد من مجالات التدريب والتطوير، تلاحظ اختلافات كبيرة في بعض السياسات. مقارنة بالعام الماضي، لوحظ انخفاض حاد في نسبة أصحاب العمل الذين يقدمون ساعات دراسية خلال أسبوع العمل. في حين أن بعض الشركات قد أبدت قلقها من المعدل العالي لعدم استمرار الموظفين الاكتواريين في وظائفهم، فمن المهم إدراك أن الاختلافات المذكورة أعلاه في سياسات التدريب والتطوير يمكن أن تعمل كحافز لاستمرارية المرشح (أو عدمها) مع صاحب العمل.

إضافة إلى ذلك، يمكن التأثير بسهولة على تقدم ومعنويات المرشحين الاكتواريين بالطريقة التي يتم بها تنفيذ سياسة معينة.

في العام الماضي، كانت سياسة استرداد رسوم الاختبار تعد من أحد الإشكاليات التي تم مواجهتها. يظهر الرسم البياني أدناه كيفية تحمل تكلفة رسوم الامتحان عندما يتحملها صاحب العمل، سواء تم دفعها مقدماً أو يتم استردادها فقط عند اجتياز الاختبار.

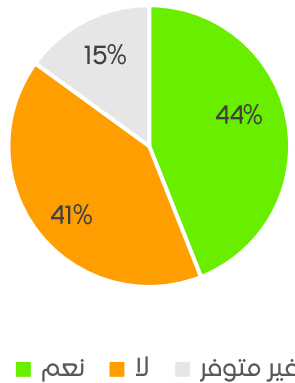
عند تحمل صاحب العمل رسوم الامتحان، هل تم دفعها مقدماً؟
أم يتم استردادها فقط عند اجتياز الاختبار؟



بالمقارنة مع استبيان العام الماضي، في حين أن هناك تحسناً في عدد الشركات التي تعوض موظفيها مقدماً قبل خوض الاختبار، لا تزال هناك نسبة كبيرة من أصحاب العمل الذين يعوضون الموظفين فقط عند اجتياز الاختبار. وفي حين أنه ربما تم تقديم سياسة "التعويض فقط بعد اجتياز الاختبار" من قبل بعض أصحاب العمل لضمان أخذ المرشحين كل محاولة على محمل الجد، فإن لهذه السياسة القدرة على إبطاء تقدم المرشح بسبب التكلفة الباهظة لكل اختبار إكتواري. وعليه، فإن سياسة استرداد رسوم الاختبار مقدماً قد تؤدي إلى تسريع تقدم المرشح حيث لا تنشأ انتباهه بسبب المخاطر والعبء الناتج عن تحمل رسوم الاختبار الباهظة.

أحد الإشكاليات التي تم ملاحظتها في أحدث استبيان للكوادر الإكتوارية هي سياسة استرداد رسوم الاختبار عندما يجتاز المرشح الاختبار بعد تجاوزه الحد الأقصى لعدد المحاولات المسموح بها. يوضح الرسم البياني أدناه الإحصائيات ذات الصلة في هذا الصدد.

إذا اجتاز الموظف الاختبار في محاولة تتجاوز الحد الأقصى المسموح به بموجب سياسة الشركة، فهل تقوم الشركة بتعويض الموظف عن رسوم الاختبار عند اجتازه؟



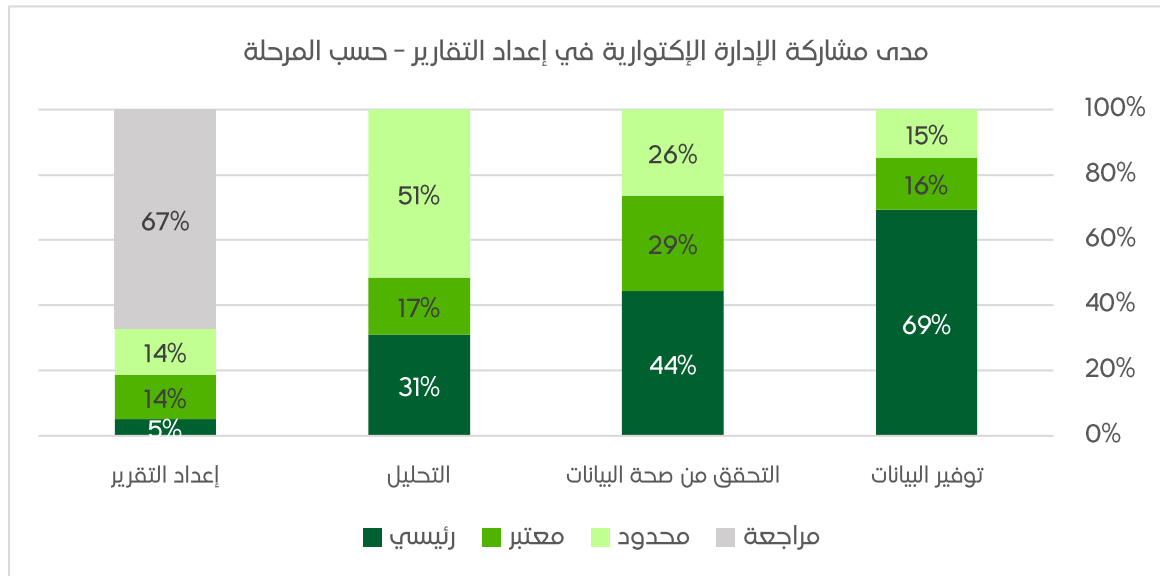
ما يقارب نصف أصحاب العمل لديهم سياسة تحول دون استرداد رسوم الاختبار عند تجاوز الموظف الحد الأقصى للمحاولات المحددة. لا بد من الإشارة إلى أنه بالنظر إلى التعقيد الكبير للاختبارات الاكتوارية، فإنه من الشائع أن يخوض المرشحون عدة محاولات قبل اجتياز الاختبار. إن سياسة عدم استرداد الرسوم على الإطلاق إذا تجاوز المرشح الحد الأقصى لعدد المحاولات المسموح بها قد تمنع المرشح عن متابعة الدراسات الاكتوارية بشكل أكبر.

3.4 مساهمة الإدارة الاكتوارية الداخلية في إعداد التقارير الاكتوارية

تم إدراج جانب إضافي في استبيان هذا العام، وهو مدى مشاركة الإدارة الاكتوارية الداخلية في إعداد تلك التقارير الاكتوارية التي تندرج تحت المسؤولية القانونية للاكتواري المعين في شركة التأمين.

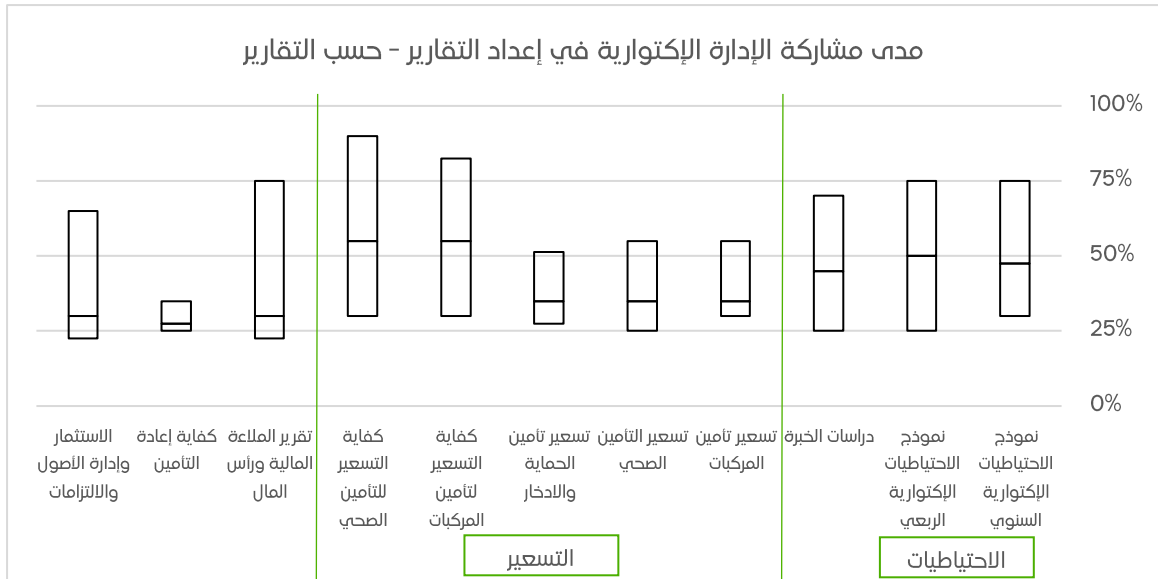
مع تزايد عدد الكوادر الاكتوارية في شركات التأمين، بما في ذلك الخبراء الاكتواريين، شجعت الهيئة رؤساء الإدارات الاكتوارية على المشاركة في أعمال إعداد التقارير المطلوبة من قبل الهيئة بالتنسيق مع الاكتواري المعين، مما يوفر للفريق الاكتواري الداخلي خبرة عملية في العمل المهني وبالتالي فرصة تعلم جيدة، بالإضافة إلى تحسين جودة وموثوقية المخرجات الاكتوارية من خلال التواصل والحصول على مدخلات من الإدارات الأخرى في شركة التأمين.

يلخص الرسم البياني أدناه مدى مشاركة الإدارة الاكتوارية الداخلية في شركات التأمين فيما يخص التقارير الاكتوارية المطلوبة من قبل الهيئة، وذلك في جوانب توفير البيانات، والتحقق من صحتها، والتحليل الاكتواري وإعداد التقارير.



يتضح مما سبق أن معظم الإدارات الاكتوارية الداخلية تشارك بشكل كبير في العمليات المتعلقة بالبيانات فقط، وهناك مشاركة محدودة في إجراء التحليل الفني وراء التقرير الاكتواري أو في إعداد التقرير الاكتواري نفسه.

يوضح الرسم البياني أدناه مدى مساهمة الإدارات الاكتوارية الداخلية في التقارير الاكتوارية التي أعدها الخبير الاكتواري المعين للتقارير المطلوبة من الهيئة لعام 2023م.



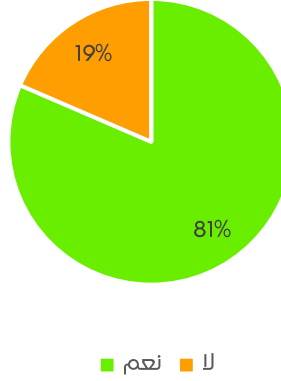
يُلاحظ أن مدى مساهمة الإدارة الاكتوارية الداخلية يختلف على نطاق واسع بين شركات التأمين. بالنسبة للإدارات الاكتوارية الموجودة في الطرف الأدنى من النطاق الربيعي، بينما يمكن أن يُعزى ذلك إلى قلة الكوادر داخل الإدارة الاكتوارية، فإنه يمكن أيضا أن يلفت انتباه البعض نحو مجالات التحسين المحتملة.

تلاحظ أعلى قيم للوسيط فيما يتعلق بتقارير المخصصات الفنية، تليها تقارير التسعير، والتي تعزى بشكل رئيسي إلى تقارير كفاية التسعير. تلاحظ أدنى قيمة وسطيّة لتقارير كفاية إعادة التأمين، مع اقتراب قيم الوسيط لتقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات وتقارير الملاءة المالية وورأس المال من تقرير كفاية إعادة التأمين.

3.5 الامتثال لضوابط الأعمال الاكتوارية

وفقا لضوابط الأعمال الاكتوارية لعام 2020م، يجب على شركة التأمين تحديث قواعد حوكمتها عند إنشاء الإدارة الاكتوارية لتعكس دور ومسؤوليات الإدارة في الشركة. يوضح الرسم البياني أدناه عدد شركات التأمين التي أفادت بامتثالها للمتطلبات المذكورة أعلاه.

هل قامت شركة التأمين بعكس دور ومسؤوليات الإدارة الاكتوارية في نظام الحوكمة لدى الشركة؟



يُلاحظ وجود نسبة قليلة ولكن غير مستهان بها من شركات التأمين لم تمتثل بعد للمتطلبات المذكورة أعلاه. وقد يؤدي ذلك إلى مخاطر تتمثل في عدم الكفاءة، وانعدام المساءلة، وإمكانية حدوث اختلافات داخل الشركة.

تتوقع الهيئة ما يلي:

- أن تستفيد الإدارة العليا بشكل فاعل من مدخلات الخبراء الاكتواريين في جميع المجالات الفنية، حسبما تراه مناسبًا. أما فيما يتعلق بالكوادر الاكتوارية التي تعمل في إدارات أخرى غير الإدارات الاكتوارية، فمن المهم الحفاظ على صلة كافية بالإدارة الاكتوارية.
- أن تضمن الإدارة العليا ومقدمي الخدمات الاكتوارية وجود سياسة تدريب وتطوير إكتوارية مناسبة توفر حافزًا مناسبًا للتأهل كخبير إكتواري، مع مراعاة الواجبة للمقارنات المعيارية مع أصحاب العمل الآخرين، والسعي إلى تحسينها عند تحديد الثغرات وتعزيز سياسية تدريب والتطوير الإكتوارية الحالية، خاصة في تلك المجالات التي أعرنا فيها عن مخاوفنا في الفقرة 3.3 أعلاه.
- أن يضمن رئيس الإدارة الإكتوارية إشراك الفريق الإكتواري الداخلي في إعداد التقارير الإكتوارية القانونية مع مرور الوقت بالتنسيق مع الإكتواري المعين، بهدف إكساب فريق الإكتواريين الداخلي المزيد من الخبرة العملية وكذلك تعزيز جودة وموثوقية المخرجات الإكتوارية من خلال التواصل والحصول على مدخلات من إدارات أخرى في شركة التأمين.
- أن تضمن الإدارة العليا أن قواعد حوكمة الشركات تعكس بشكل كاف دور ومسؤوليات الإدارة الإكتوارية.

نسخة إلى:

- الإكتواريين المعينين
- رؤساء الإدارات الإكتوارية